التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

المنظومة التربويّة في تونس وأكذوبة جودة التّعليم

الفساد والنظام والتغيير وواقع الدول، دراسة وتأمل

مسار «التصحيح»: تمسّح بالثورة، لإخماد جذوتها

التحرير — الأحد 5 صَفر 1443هـ الموافق لـ 12 سبتمبر 2021 م العدد 357 الثمن 1000م — التحرير

نداء

من حزب التحرير ولاية تونس إلى أهلنا الكرام في أرض الزيتونة

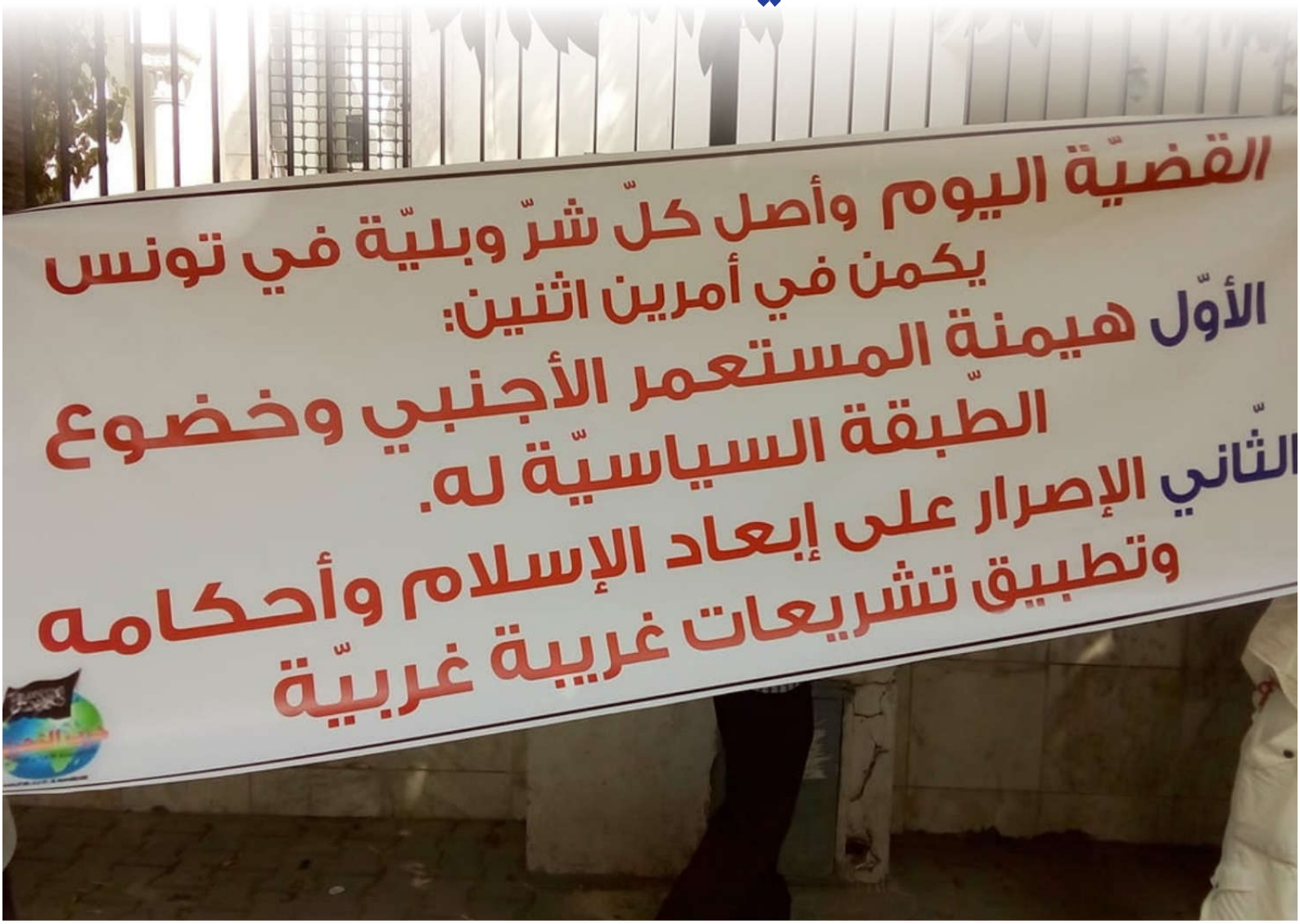

قطع العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر, لماذا؟

قضية الأسرى في سجون الاحتلال جـــرح نـــازف

في حرب المفاهيم والقيم: حاجة الأمة إلى أبنائها

وصف رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، في مقال له نشره على موقعه على الإنترنت، بتاريخ 22 جوان 2021، وهو الذي قاد بلاده للحرب في أفغانستان إلى جانب الولايات المتحدة عام 2001، قرار انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، بأنه «مأساوي وخطير وغير ضروري وأبله». وأضاف «نحتاج إلى وضع قائمة بالحوافز والعقوبات والإجراءات التي يمكننا اتخاذها، بما في ذلك حماية السكان المدنيين حتى تفهم طالبان أن أفعالها سيكون لها عواقب (هكذا)». معتبرا مبررات الولايات المتحدة للانسحاب «غبية» و«ليست مدفوعة باستراتيجية كبرى بل باعتبارات سياسية»، وأن الإستراتيجية الحالية للحلفاء الغربيين ستضر بهم على المدى الطويل.

وصرح وزير الخارجية الألماني «هايكو ماس» بتاريخ 12. 08 .2021 لقناة تلفزيون «زد.دي.اف» أن بلاده لن تقدم أي دعم مالي لأفغانستان، في حال انتزعت حركة طالبان السلطة في البلاد وطبقت الشريعة الإسلامية. مضيفا أن ألمانيا تقدم مساعدات تنموية لأفغانستان، تصل 430 مليون يورو سنوياً. وشدد على أنّ أفغانستان "لا يمكن أن تستمر من دون مساعدات دولية".

ويوم 13 أوت وفي الرسالة الخطية التي بعثها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مع نائب مستشار الأمن القومي لبلاده إلى الرئيس قيس سعيد وبعد أن أكد على حاجة تونس الملحة لتعيين رئيس وزراء وتكليفه بتشكيل حكومة قادرة على معالجة الأزمات الاقتصادية والصحية العاجلة التي تواجه تونس، ركز في رسالته على العودة سريعا إلى طريق الديمقراطية البرلمانية في تونس».

واثر استقباله من قبل عثمان الجرندي، وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، يوم 03 سبتمبر 2021، بمقر الوزارة، صرح دونالد بلوم سفير الولايات المتحدة بتونس، أن بلاده مستمرة في دعم تونس على جميع الأصعدة من أجل اتمام البناء الديمقراطي.

وفي بيان، مشترك بتاريخ 06.09.2021، لسفراء الدول السبع الكبار (كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، اليابان، إيطاليا، بريطانيا)، جاء التأكيد على أن هذه القوى السبعة»ستظل ملتزمة بإبقاء القيم الديمقراطية المشتركة ذات أهمية محورية في علاقاتها المستمرة مع تونس.

هكذا أجمعت قوى الطغيان العالمية، متفرقة ومجتمعة، على مستوى الدول والهيئات والأفراد، على أن قضيتها المركزية في علاقتها بنا في تونس، أو مع أمتنا الإسلامية (أفغانستان نموذجا)، وسائر العالم، هي وجهة نظرها في الحياة ووجوب فرضها على العالم وتحقيق سيادتها وتفوقها على غيرها من وجهات النظر. فعلى اختلاف مواقع المسئولين في بلدانهم، وعلى حدّة درجات الصراع بينهم على المنافع والمكاسب المادية، واتساع مجال النفوذ لهذا الطرف أو ذاك، فإن درجة الوعي لديهم على حقيقة الصراع بين المجاميع البشرية، كونها صراع أفكار ومفاهيم عن الحياة، لا تخفت ولا تفقد أولويتها لديهم، حتى أن وزير الخارجية اليوناني «نيكوس ديندياس» وهو الذي لا في العير ولا في النفير، وعقب لقائه الثلاثاء 07.09.2021، الرئيس «قيس سعيد» في قصر قرطاج، لم يتورع عن الانخشار في شأننا الداخلي واعلانه الوقح وبدون مواربة أنه سيدعم «قوى الاعتدال» في تونس. (هكذا) مضيفا: «نحن ضد أي قوة تريد فرض المبادئ الدينية أو الأيديولوجية».

فالناظر اليوم إلى الساحة العالمية لا يعجب من هيمنة الغرب على العالم وهو يرى قادته على هذا الوعي بالواقع السياسي للبشرية، وعلى هذا الثبات المبدئي والإصرار على فرضه على العالم، في حين ٌبد رأس الدولة عندنا، ولتبرير ما أتاه من تصرف ضمن مسئوليته، أصاب أو أخطأ، يرجو من أصدقائه الأمريكيين الاستماع إلى نبض الشارع، شارعنا. هذا الشارع الذي يريد قادة أمريكا أن يصبغوه بصبغتهم وأن يحملوه طريقتهم في العيش، ويصر قيس سعيد على علاقات التعاون والشراكة الإستراتيجية بين البلدين. وهل استراتيجية أمريكا غير الهيمنة على الشعوب؟

الا أن أمتنا وقد ابتليت اليوم بحكام، وطبقة سياسية في مجملها، لا يزالون يرون في المجتمعات الغربية والتي تشكلها مجموعة المفاهيم والمقاييس والقناعات المنبثقة عن النظام الرأسمالي، قدوة لهم في العيش، رغم أن هذه المجتمعات تعيش التفكك والتشرذم المطّرد، مع اظهار الحقد والكراهية تجاه الإسلام المسلمين، تجد نفسها وهي تصارع من أجل الانعتاق والتحرر من التبعية. وفي سعيها لافتكاك إرادتها من عدوها، أحوج ما تكون إلى أبنائها، المخلصين الواعين، المدركين لصعيد الصراع الحقيقي. فكل مجموعة بشرية ارتضت العيش على نمط حياة خاص بها، لا يحفظ لها ذاتيتها ولا يصون كيانها إلا أعمدتها من أبنائها البررة المقتدرين. وأمتنا، اليوم، أحوج ما تكون إلى فقهائها وعلمائها الذين يذبون عن أفكارها ومفاهيمها المنبثقة عن عقيدة التوحيد، لا إله إلا الله محمد رسول الله، فهم منارة حاضرها وذخر غدها. وهي اليوم أحوج ما تكون إلى مثقفيها، وقادة الرأي فيها، فهم الذي تشبعوا بفكرها الصافي النقي القائم على فهم حقيقة الوجود، وهم حصنها، وهم قدوة نشئها. وهي اليوم أحوج ما تكون إل أهل القوة والمنعة فيها، فهم درعها الواقي وحصنها المنيع من عوادي الأيام في الداخل ومن غدر الأعداء ومكرهم، وتقع عليهم أساسا، اليوم، مسؤولية الأخذ على يد كل من يسعى إلى رضا الكافر المستعمر، والله سبحانه وتعالى يقول في محكم التنزيل: «وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ (120)»، وعليهم تقع اليوم مسؤولية نصرة دين الله وقد بوأهم المولى عز وجل المقام الرفيع من أمتهم. بل إن الأمة لهي في على كل نفس من أبنائها. والله العزيز الحكيم يخاطبنا في الكتاب المبين بقوله: «ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ» (120)

فإن كان تهديد بلير للأمة، وتخويفنا من قبل وزير خارجية ألمانيا بالجوع، وتآمر سفراء الدول السبع الكبار على بلدنا، وحتى تطاول وزير الخارجية اليوناني «نيكوس ديندياس»، لم يبعث في النفوس الخاملة الحيوية، ولم تكشف عن العقول غشاوتها، فقد آن للمخلص من أبناء الأمة أن تحزم أمرها.

أ. عبد الرؤوف العامري

نداء

من حزب التحرير ولاية تونس إلى أهلنا الكرام في أرض الزيتونة

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا (1) قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا (2)﴾

نخاطبكم وقد ضقتم ذرعا بهذا النّظام الفاسد وفقدتم ثقتكم في السياسيين والبرلمان والحكومات، ونحن نعلم أنّكم لم تفرحوا لما حدث يوم 25 جويلية إلا لأنّكم تخلّصتم من حكومة العجز والخيانة وبرلمان الفساد والتهريج ومن أحزاب سياسيّة علمانيّة هزيلة بائسة. أو هكذا تظنّون، فهل حقّا تخلّصنا من النّظام الفاسد البائس؟

أعلن الرئيس عن تدابير استثنائيّة، وبدأ بالعمل على ثلاثة أمور:

- محاربة الفساد الذي اختزله في أشخاص الفاسدين، بما يعني أنّ الحلّ حسب منطق الرئيس أنّ معاقبة الفاسدين ستزيل الفساد.

- تغيير أسلوب الحكم من برلماني إلى رئاسي، باعتبار أنّ الأسلوب البرلماني لم يتماش مع طبيعة المشهد السياسي التّونسي، وكلّنا يذكر أنّ الرئيس دعا إلى استعادة دستور 1959، متناسيا الويلات التي ذقناها جرّاء ذلك الدّستور.

- تغيير القانون الانتخابي، بما يمنع الأحزاب الصغيرة (حجما) من الوصول إلى البرلمان لكي يقتصر على حزبين أو ثلاثة يتحكّمون في صناعة القرار والتّشريع.

أيّها الأهل الكرام:

إنّ هذا المسار خطير وخطورته تكمن في أمرين:

-1 يحافظ على النّظام الدّيمقراطي الرأسمالي الذي يجعل القلّة من الأقوياء يتحكّمون في مصير الشّعب، يُوصلون بتمويلاتهم «القانونيّة» من يشاؤون إلى البرلمان، يشرّع لهم حسب مصالحهم، ليتواصل الظّلم الكبير بإبعاد الإسلام وأحكامه الحكيمة العادلة عن الحكم والتّشريع.

-2 يخفي هذا المسار المشكلة الأعظم لتونس التي تتمثّل في التدخّل الأجنبي في تقرير مصير التّونسيين.

المشكلة التي تعاني منها تونس وسبب كلّ أزماتها هي تدخّل القوى المستعمرة الكافرة في شؤون البلاد منذ القرن الـ19 منذ أن فرضوا عهد الأمان ومن بعده دستور 1861 الذي كان تمهيدا للاستعمار الفرنسي، ثمّ تواصل التدخّل الاستعماري زمن بورقيبة عميل بريطانيا الذي استبدلته ببن علي ثم فاجأتهم الثورة، فانقضّوا على تونس يزعمون دعمهم للشعب وخياراته ولكنّهم استبدلوا العملاء القدامى بعملاء جدد وواصلوا تدخّلهم في شؤون تونس، واليوم بعد 25 جويلية هل تغيّر الأمر؟

أيّها الأهل الكرام:

تشهدون جميعا حجم التّدخّلات الخارجيّة في الشأن التّونسيّ، والمشكلة الأكبر والأخطر أنّ هاته التدخّلات تجد القبول لدى كلّ الطّبقة السياسيّة بمن فيهم الرئيس قيس سعيّد، فجميعكم يعلم أنّ كلّ الأحزاب العلمانيّة (حركة النّهضة والدّستوري الحرّ وقلب تونس والتيّار وتحيا تونس وغيرها) كلّها على اتّصال بالسّفارات الأجنبيّة ولكلّ منهم سيّد أوروبي يُطيعه ويخدمه ويستقوي به، أمّا الرئيس سعيّد فسمعتموه جميعا ينكر أنّ فرنسا استعمرت تونس وسمعتموه جميعا يُمجّد القوانين الفرنسيّة، وسمعتموه جميعا يُنصت إلى رؤساء فرنسا وأمريكا مطأطأ الرأس، يكلّمونه كلّ يوم ويأمرون وينهون في الشأن التّونسي وهو يستمع إليهم ويستقبل وفودهم ويطلب رضاهم ويطمئنهم... لماذا؟ فما دخل أمريكا وفرنسا وبريطانيا في بلدنا وفي كيفيّة عيشنا؟ ولماذا يسمح لهم الرئيس؟ ألم يكن قادرا على الاعتذار عن لقائهم؟ أم هو لا يجرؤ؟ ثمّ لماذا يسمح الرئيس لوفودهم بمقابلة من يشاؤون. أليست الشؤون الخارجيّة من صلاحيّات الرئيس؟ فهل منع السفراء (سفراء بريطانيا وفرنسا وأمريكا) من التجوّل في طول البلاد وعرضها؟

وفي هذا السّياق نوجّه خطابنا:

-1 إلى رجال تونس، ... إلى علمائها وخطباء المنابر:

تعلمون أنّ الفساد في تونس فساد «قانونيّ»، وأنّ القوانين الفاسدة هي التي برّأت كبار الفاسدين الذين ينهبون ثروات البلاد بشكل قانونيّ، وهي التي برّأت منظّمات كثيرة تتلقّى تمويلات أجنبيّة لأنّ القانون يسمح لهم بالتمويل الأجنبيّ، فصاروا يسرحون ويمرحون في البلاد يخدمون مصالح الأجانب بشكل قانونيّ بواسطة القوانين الوضعيّة التي يفرضونها في البرلمان وتنفّذها السلطة التنفيذيّة.

سيشغلونكم بآلاف القضايا لأشخاص فاسدين، وسيسرقون أعماركم في تتبّع قضايا فرعيّة لن تُنهي الفساد أو تقلّل منه ما دامت القوانين يضعها بشر فسوف يستمرّ الفساد ويستشري. نعم سيشغلونكم عن اقتحام المستعمرين وعبثهم بتونس وبأنظمتها (ومنها النّظام القضائي) لأنّ القانون لا يُجرّم التدخّل الأجنبيّ.

أنتم تجدون في كتاب الله أن لا حكم إلا لله وحده، وأنّه من حكم بغير ما أنزل الله فهو إما فاسق أو ظالم أو كافر، وأنتم تجدون في كتاب الله أنّ الخضوع للكافر وموادّته من أعظم الجرائم. والمسلمون ينتظرون منكم كلمة حقّ، وكلمة الحقّ اليوم أنّه لن يُنقذ تونس إلا الإسلام وأحكامه مطبّقة في الحكم والسياسة والاقتصاد والتّعليم. البلاد في أزمة قاتلة أعداؤها يجولون في كلّ البلاد والكفّار المستعمرون يطلبون بوقاحة إبعاد الإسلام وتحكيم الكفر (تشريعات البشر) ويطلبون الاستسلام لإرادتهم، أليس الأوان أوان الجدّ؟ أليس فيكم العزّ بن عبد السّلام؟ الذي تصدّى للحكّام الظّالمين ووحّد كلمة المسلمين فكان النّصر المبين على الكفّار المعتدين في زمانه؟

أيّها العلماء، اليوم يومكم لا تحتاج منكم إلا كلمة حقّ فقولوها على المنابر، ادعوا النّاس جميعا إلى الالتفاف لإقامة دولة قويّة أساسها عقيدة الإسلام ودعائمها أحكامه العادلة وأنّ ذلك لن يكون إلا بدولة يكون الحاكم فيها خليفة لرسول الله يُبايعه النّاس على أن يرعاهم ويحكمهم بما أنزل الله في كتابه العزيز.

-2 إلى المخلصين الشرفاء من القيادات الأمنيّة والعسكريّة:

أنتم أعلم النّاس بخيانات السياسيين، فإذا وإن كنّا نعلمها بالتّحليل ومتابعة الأقوال والأفعال فإنّكم تشاهدونها بأعينكم ليلا نهارا، تشاهدون كلّ من يتردّد على السّفارات وتعلمون كلّ حركات السّفراء الأجانب ومن يلتقون ومع من يتآمرون، نعم أنتم تعلمون ذلك علما وترونه عيانا فإلى متى السكوت والاستسلام؟

ألم تُقسموا على كتاب الله العظيم أن تحموا بلادكم وأهلكم من أعدائهم؟ هذا الأوان أوانكم لحماية تونس من خونتها وكفّ أيدي العابثين بمصيرنا. اليوم يومكم، ندعوكم أن تقفوا في صفّ أمّتكم ودينكم وبلدكم ندعوكم إلى حمايتنا من هذا التّدخّل الأجنبي الاستعماري وذلك:

- بأن لا توفّروا الحماية لكلّ من يتعامل مع الدّول المعادية (وبخاصّة أمريكا وبريطانيا وفرنسا.) وأن تمنعوهم من تلك اللقاءات المشبوهة.

- وأن ترفضوا كلّ تعاون مع تلك الدّول وتطالبوا بنقض اتّفاقيّات السوء التي عقدها العملاء، اتّفاقيّات ما يُسمّى بالتعاون الأمني، الاتّفاقيّات التي عقدتها بريطانيا خاصّة مع وزارات الدّفاع والدّاخليّة والعدل، والاتّفاقيّات العسكريّة الظّالمة التي عُقدت مع أمريكا. والامتناع عن المشاركة في مناوراتهم العسكريّة.

يا أهلنا وأحبتنا في أرض الزيتونة والقيروان:

القضيّة اليوم وعقدة العقد وأصل كلّ شرّ وبليّة في تونس يكمن في أمرين اثنين:

- الأوّل هيمنة المستعمر الأجنبي وخضوع الطّبقة السياسيّة له.

- الثّاني الإصرار على إبعاد الإسلام وأحكامه وتطبيق تشريعات غربية غربيّة

فواجبنا الأوّل اليوم تحرير أنفسنا وبلدنا، وإن تحرير بلادنا من النّفوذ الغربي يكمن في رفض تدخّله في شؤوننا وقلع كلّ سياسيّ (حاكما كان أو غير حاكم) يتعامل معه أو يقبل بتدخّله، لأنّه لولا تآمر الحكام الخائنين لله ورسوله لما كان لأمريكا أو بريطانيا أو فرنسا مطمع فينا ولا في بلادنا.

والواجب رفض ديمقراطيّة الغرب التي استعبدنا بها والاعتصام بإسلامنا العظيم، وما فيه من أحكام ومعالجات لكل أمور الدنيا والآخرة، ترفع عنا ضنك العيش وترفعنا من ذيل الأمم إلى مقام القيادة للبشرية بحمل رسالة الخير إلى العالم بالدعوة والجهاد وذلك لن يكون إلا ببناء دولة قويّة حقيقيّة كالدّولة التي أقامها الرسول صلّى الله عليه وسلّم في المدينة أوّل مرّة ويكون ذلك باختيار خليفة يحكم بشرع الله ويقودنا للتّحرّر

ولتكن ثقتنا بالله القوي العزيز فهو مولانا ونعم المولى ونعم النصير، وحسبنا قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ (٧) وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ (٨) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ (٩) أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا (١٠) ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾.

الخميس : 02 صفر 1443 هـ -الموافق لـ 09/09/2021 م

حزب التحرير ولاية تونس

بيان سفراء مجموعة الدول السبع بتونس:

مشروطيّة غربيّة تفرض نفسها وصيّة على الشعب التونسي

أ. محمد الناصر شويخة

الخبر

أصدر سفراء مجموعة الدول السبع بتونس البيان التالي بتاريخ 6 سبتمبر:

"نؤكّدُ مجدّدا نحن مجموعة السبع التزامنا المستمر بالشراكة مع تونس وهي بصدد تطوير الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة قصد الاستجابة للمطالب المشروعة للشعب التونسي حول تحقيق مستوى معيشي أفضل بالإضافة إلى إرساء حوكمة تتّسمُ بالنزاهة والفعالية والشفافية.

ونحثُّ في هذا المضمار على سرعة العودة إلى نظام دستوري يضطلع فيه برلمانٌ منتخبٌ بدور بارز. كما نؤكد على الحاجة الماسّة لتعيين رئيس حكومة جديد حتّى يتسنّى تشكيل حكومة مقتدرة تستطيع معالجة الأزمات الراهنة التي تواجه تونس على الصعيد الاقتصادي والصحي وهو ما من شأنه أن يفسح المجال لحوار شامل حول الإصلاحات الدستورية والانتخابية المُقترَحة.

وندعو خلال تبلور هذا المسار إلى الالتزام العام باحترام الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لجميع التونسيين وباحترام سيادة القانون.

كلّما أسرع الرئيس قيس سعيد في تحديد توجّه واضح بشأن سُبل المضي قدمًا بشكل يستجيب لاحتياجات الشعب التونسي، كلما تمكنت تونس من التركيز بشكل أسرع على معالجة التحديات الاقتصادية والصحية والاجتماعية التي تواجه البلاد.

وستظلُّ مجموعة السبعة ملتزمة بإبقاء القيم الديمقراطية المشتركة ذات أهميّة محوريّة في علاقاتنا المستمرّة" اهـ.

التّعليق:

1- الدّول السبعة هي ناد من نوادي الدّول الغربيّة تتزعّمه أمريكا ويضمّ أعرق الدّول في الاستعمار، (بريطانيا وفرنسا وأمريكا..)، ومعلوم أنّ هاته الدّول تسعى إلى الهيمنة على العالم، والهيمنة تعني فرض أفكارهم وقيمهم على دول العالم ولو بالقوّة، ثمّ فرض تقسيم عالميّ للشعوب فالشعوب الغربيّة هي المسموح لها بالتّصنيع والاختراع وهي التي تحدّد لبقيّة الشّعوب كيف تعيش. أي إنّه لا يُسمَح لأيّ شعب من الشّعوب أن يختار نمط عيش لا ترتضيه هاته الدّول الغربيّة، فالإسلام مثلا من المحرّمات الدّوليّة ولا يجوز لأيّ شعب مسلم أن يعيش وفق الإسلام، ولا أن يُقيم دولة إسلاميّة، ولذلك تزعّمت هاته الدّول حربا عالميّة تشنّها منذ تسعينات القرن الماضي على الأمّة الإسلاميّة ضدّ كلّ دعوة إلى العيش بالإسلام، بذريعة الحرب على الإرهاب. فكلّ دعوة إلى الإسلام هي إرهاب عندهم، وكلّ سعي إلى التحرّر من هيمنتهم هو سعيٌ مجرّم يستحقّ فاعله عندهم المحاكمة بل الإعدام. ولو كان شعبا بأكمله.

2- البيان الصّادر حول تونس بيان وقح، فيه تدخّل سافر لا فقط في الشأن الدّاخلي التّونسيّ (في بعض المسائل السياسيّة والاقتصاديّة) إنّما هو تدخّل لفرض نمط العيش الذي اختاره الغرب لتونس. فالجملة الأخيرة من البيان تهديد لتونس كلّها ومن ورائها كلّ الشّعوب المسلمة، فالعلاقات الجيّدة رهينة التزام التونسيين لا بالدّيمقراطيّة فقط بل بقيمها (عقيدتها، ومثلها العليا) بما يعني أنّ هاته الدّول لم تأت لمساعدة تونس إنّما هي جاءت تفرض على التونسيين نمط عيشهم، والعقيدة التي يجب عليهم اعتقادها والقيم التي يجب عليهم امتثالها. بما يعني أنّ العقيدة الإسلاميّة (شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمّدا رسول الله) يجب على التّونسيّ إلغاءها أو تعطيلها بتركها في المجال الشّخصي لا تتجاوزه، أمّا المجال العامّ ففي التّونسيين أن يتخلّوا عن إسلامهم ودينهم وأن لا يفكّروا في تنظيم أمورهم بأحكام الإسلام التي اختارها لهم ربّ العالمين، وعليهم أن يأخذوا ما حدّدته الدّول الغربيّة، فإن لم يفعلوا؟ فسينظر إليهم الغرب نظرة العداء وسيقطعون دعمهم ومساعداتهم. وسيسعون إلى إجهاض كلّ محاولة يسعى فيها الشّعب التّونسي (وكلّ شعب مسلم) إلى اختيار نمط عيش وفق عقيد تخالف عقيدة الغرب السياسيّة. وتاريخ هاته الدّول عريق في محاربة الشّعوب الإسلاميّة لأنّها مسلمة فقد أسقطوا الخلافة العثمانيّة التي كانت، على ضعفها، الكيان السياسيّ الجامع للشعوب المسلمة نعم أسقطوها وفكّكوا وحدة المسلمين بأن جعلوهم دويلات هزيلة ضعيفة لا تقوى على شيء، ثمّ فرضوا عليها جميعا التخلّي عن عقيدة الإسلام وأحكامه.

3- هذا البيان يكشف مرّة أخرى أنّ " حريّة الشعوب في تقرير مصيرها" ليس إلا كذبة من أكاذيب الغرب المستعمر، أمّا الواقع فهيمنة فكريّة وتشريعيّة واقتصاديّة. يسعى من خلالها الغرب إلى جعل شعوبنا في أسفل السلّم، مجرّد شعوب خادمة في شركات الغرب ومصانعه، وبلادنا مزرعة له.

4- والمؤلم أنّ الطّبقة السياسيّة في تونس، لم تر في البيان تدخّلا في شؤوننا ولا رأت فيه تهديدا لمصيرنا، بل على العكس من ذلك فقد استقبله الجميع كنصّ حاكم ومقدّس لا طعن فيه وأدّى لهم الطّعن فيه وقد تنزّل عليهم من سفارات الغرب مجتمعين. فراح كلّ فريق يفسّر هذا النّص حسب رغباته وتوجّهاته: ففريق رأى أنّه ضدّ الرئيس ومع "الشّرعيّة" وفريق آخر رأى أنّه يدعم الرئيس وإجراءاته الاستثنائيّة.. بما يعني أنّ هذا البيان للدّول الغربيّة هو بمثابة المرجعيّة (المقدّسة) للفئة السياسيّة في تونس.

والسّؤال هنا: لماذا يحدّد الغرب طريقة عيشنا ونقبل؟ لماذا نقبل الوصاية الفكريّة على عقولنا؟ فهل نحن أمّة بلا تاريخ أو ثقافة؟ لماذا يقبل (من يحلو لهم أن يسمّوا أنفسهم نخبة) الدنيّة لأنفسهم ولشعبهم؟ أليس هذا هو الفساد بعينه؟ أن تجعل شعبا من أعرق الشعوب ثقافة وتاريخا كشعب تونس المسلم الذي كان يقود الجناح الغربيّ لدولة كانت الدولة الأولى في العالم، شعبا كان سيّدا على البحر المتوسّط، تابعا ذليلا، أليس هذا هو الإجرام والخذلان؟

هؤلاء لم يعوا بعد أنّ شعب تونس المسلم قد فاتهم بأشواط وأنّه ما عاد يرضى بالوصاية والاستعمار وهيمنة الغرب عليه، وأنّه ما كانت الثّورة إلا من أجل التّحرّر الحقيقيّ من كلّ هيمنة. ولذلك ستستمرّ الثورة حتّى يكون التّحرّر الكامل فكريًا وعقائديًا وسياسيًا واقتصاديًا... ولن تستقرّ الأوضاع في تونس وفي كلّ بلاد العالم الإسلاميّ الثّائرة، بحلول وهميّة مستوردة يشترطها المستعمر.

ناهز 82% من الناتج الداخلي الخام.. الدين العمومي لتونس يتجاوز 99 مليار دينار

تجاوز قائم الدين العمومي مستوى 99.3 مليار دينار أي ما يعادل 81.52٪ من الناتج الداخلي الخام، موفى جوان 2021، وفق مؤشرات لوزارة الاقتصاد والماليّة ودعم الاستثمار.

وتتوقع الوزارة، وفق ما ورد في نشريتها الشهريّة المتعلّقة بالدين العمومي -جوان 2021- والتي تحصلت وكالة تونس إفريقيا للأنباء (الوكالة الرسمية) على نسخة منها، أن يصل قائم الدين العمومي إلى مستوى 109 مليارات دينار موفى 2021 أي ما يعادل 90.13٪ من الناتج الداخلي الخام، مشيرة إلى أن "مستوى تداين تونس قد شهد تزايدًا، خاصة، خلال السنوات الستة الأخيرة لتتحوّل نسبته من 52.66٪ من الناتج الداخلي الخام في 2015 إلى 81.52٪ من الناتج ذاته في 2020".

وبلغ حجم الدين الخارجي المتعاقد بشأنه مع ممولين خارجيين 62 مليار دينار في حين بلغت قيمة الديون الداخلية للدولة 37.2 مليار دينار. وبذلك، يكون 66.5٪ من الدين التونسي بالعملة الصعبة (56٪ باليورو و19٪ بالدولار) و33.5٪ منه بالدينار التونسي، وفق المصدر ذاته.

وأوضحت النشرية أن الدين الخارجي لتونس يتوزع كما يلي: 54٪ منه دين مع مؤسّسات ماليّة متعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي...) وحوالي 30٪ منه من السوق المالية الدولية وتشكل النسبة المتبقيّة قروضًا ثنائية. بينما يتكوّن الدين الداخلي أساسًا، من رقاع خزينة بنسبة 51٪، وإيداعات في الخزينة العامّة بنسبة 30٪، حسب ما ورد في نشرية وزارة المالية.

عماد الدايمي: فوائد الدين التي دفعتها تونس بلغت 30 مليار دينار

أفاد رئيس مرصد رقابة عماد الدايمي يوم الأربعاء 8 سبتمبر 2021 خلال برنامج إذاعي أن المرصد قام بدراسة معمقة حول إتفاقيات القروض التي قامت بها تونس خلال العشر سنوات الفارطة والتي يناهز عددها 300 إتفاقية.

وأضاف أن القروض كانت أكثر مما كان متوقعا كما أنه لا توجد متابعة دقيقة لهذا الملف من طرف الدولة ولمدى إنجاز المشاريع حيث تم تحويل حجم كبير من هذه القروض التي كانت مخصصة لإنجاز المشاريع إلى دعم الميزانية.

هذا وأشار أن هناك تعطل لعديد المشاريع مضيفا أنه على سبيل المثال فإن القروض المتعلقة بالماء الصالح للشراب تبلغ قيمتها الجملية 6 مليار دينار.

كما أوضح الدايمي أن هناك فوضى كبيرة في مجال المديونية حيث يقع الحصول على قروض دون استكمال الدراسات اللازمة.

وبين أن مجموع القروض التي تحصلت عليها تونس خلال 10 سنوات بلغت حوالي 100 مليار دينار مضيفا أن فوائض الدين كبيرة جدا والتي بلغت 30 مليار دينار وهي تزيد سنويا.

وبين عماد الدايمي أن هناك عديد الملفات التي سيستكملها مرصد رقابة خلال المدة القادمة على غرار شركة نقديات تونس التي فيها سوء تصرف وأيضا ملف البطاقات البنكية التابعة للبريد التونسي.

وشدد أن رئيس الجمهورية مطالب باعتماد الوضوح تجاه التونسيين في أقرب وقت مضيفا أنه يتحمل كامل المسؤولية بتجميعه لكل السلطات بين يديه وفتحه المجال للتدخل الأجنبي وهو ما يعتبر خطيرا جدا.

أكثر من مليون تلميذ انقطعوا عن الدراسة منذ 2010

كشف عضو الهيئة المديرة للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية منير حسين في تصريح إذاعي يوم الخميس 9 سبتمبر 2021 أن أكثر من مليون تلميذ انقطعوا عن الدراسة منذ سنة 2010 إلى اليوم، وهو رقم كبير بالنسبة لمجتمع تعداد سكانه حوالي 12 مليون نسمة.

وبين حسين خلال دراسة حول المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين أن المنظومة التعليمية التونسية تشهد سنويا انقطاع عن الدراسة لحوالي 108 آلاف تلميذ.

وهو عدد لا يبعد كثيرا عن الذي أقرّ به وزير التربية حاتم بن سالم سنة 2019 بمجلس النواب من أن 280 تلميذا ينقطعون يوميا عن الدراسة.

التحرير: إن هذا النزيف يتحمل مسؤوليته النظام التربوي التعليمي في الدولة، التي لم تسع يوماً لوضع نظام تعليمي متكامل لتطوير حقيقي لبناء جيل واعد من أبناء تونس.

ثم إن ذلك ليس إلا إفرازا إفرازات السياسات المتبعة في نظام الحكم في تونس، فالنظام الرأسمالي وإملاءاته في أدق تفاصيل حياتنا، بدأ من تكوين الناشئة والأجيال بمناهج تتلائم مع حرب الغرب، أفرز واقعا لا ينم عن رعاية مخلصة لأبناء الأمة الذين يعانون من ضعف وخبث هذه المناهج المعدومة شكلا ومضمونا فهي تزيف التاريخ، وتمسخ الأذواق وتلوي الألسن وتحجم العقل عن الإدراك وتقتل الإبداع وتبغض القيم الإسلامية وتزين الآثام والقيم الدنيوية الرأسمالية العفنة.

رغم أن لتونس رجال وكفاءات ومفكرين قادرين على وضع سياسة تعليم وبرامج إستراتيجية وأساليب مبدعة، تعيد لها مكانتها المرموقة في عصورها الذهبية.

المهندس وسام الأطرش

مسار التصحيح: تمسح بالثورة لإخماد جذوتها

مقدمة

وصل الأستاذ قيس سعيد إلى رئاسة تونس، عبر شعار «الشعب يريد». ظل الرئيس يتمسح بالثورة في جل خطاباته، ويذكر بأنه جاء ليحقق أهداف هذه الثورة، وأن ما حصل كان انفجارا ثوريا غير مسبوق وصعودا شاهقا في التاريخ يجب تدريسه في كبرى الجامعات... وأن فوزه بالرئاسة كان تعبيرة صادقة من تعبيرات هذه الثورة، وهذا المسار الثوري...

في المقابل، ظل نفس الرئيس يحذر من تآمر الغرف المغلقة في جنح الظلام ومن مكر الماكرين وكيد الكائدين، حتى ليظن السامع أحيانا بأنه يصارع الأشباح وخفافيش الظلام أو أنّه «دونكشوت» زمانه. إلى أن أتيحت له فرصة إطلاق مسار 25 جويلية، الذي استغل وضعية الاحتقان الشعبي ضد كامل الوسط السياسي وما سببته الحكومات السابقة من أزمات سياسية خانقة وما ميّز البرلمان من آداء عبثي هو أشبه بالتهريج السياسي.

هذه الرجّة التي عصفت بكامل المشهد السياسي السابق، والذي لفظه الشعب لفظ النواة، شكلت فرصة حقيقية ليثبت فيها الرئيس قيس سعيد، علاقته بالثورة وبأهداف الثورة وبتطلعات الثورة... ولينزل مما اعتبره في السابق كوكبا آخرا، ليعيش أخيرا بين أبناء شعبه ويستجيب لمطالبهم بعد أن أزاح الحاجز الذي كان يعترضه على ما يبدو، وهي الأحزاب السياسية المؤثثة للبرلمان.

إلا أن الإجراءات التي عقبت الإعلان عما أسماه بمسار «التصحيح» تبدو غريبة في علاقة بالثورة ومطالبها، وبسلّم أولويات الثورة، حيث تم اعتقال النائب ياسين العياري وسجنه على وجه السرعة وهرسلة نواب ائتلاف الكرامة وخاصة النائب محمد العفاس وعائلته، وتم استعمال المحكمة العسكرية في محاكمة مدنيين، وتم سجن المحامي مهدي زرقوبة أيضا بحكم قضائي من المحكمة العسكرية في قضية ما عرف بـ«غزوة المطار»، كما تعيين قيادات أمنية في وزارة الداخلية عرفت بمشاركتها في الاعتداءات على أبناء الشعب سواء في أحداث الحوض المنجمي أو في أيام الثورة، هذا فضلا عن عمليات مداهمة للبيوت وهرسلة واعتداء على صحفيين، واعتقال لشباب حزب التحرير إثر بيان للحزب يرفض التدخل الأجنبي في البلاد ويعتبره سبب كل بليّة.

وهكذا، بدأت الإجراءات تأخذ منحى هو أقرب للثأر منه إلى الثورة، وصارت البوصلة تتجه إلى أطراف بعينها، وصار استهداف الفساد انتقائيا، مقابل طمأنة رجال الأعمال وإعلان صلح جزائي معهم دون استثناء، بل تم استدعاء رئيس الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية «محمد العقربي» ليعلن بنفسه من قصر قرطاج بأن الرئيس طمأنه فيما يتعلق برجال المال والأعمال بشكل مطلق. وإذا ما استثنينا المسرحيات الشعبوية التي استهدفت مخازن البطاطا والحديد، بدعوى محاربة الاحتكار وارتفاع الأسعار، أو سجن النائب المتورط في فساد في عقود نقل الفسفاط «لطفي علي»، فإننا لا نكاد نجد في الإجراءات التي أعلن عنها الرئيس ما له علاقة بالمطالب الشعبية اليومية فضلا عن المطالب الثورية، ما جعل الوقفات الاحتجاجية لا تتوقف حتى في ظل هذا العهد «التصحيحي»...

العناوين الثورية سر الاستمرارية

إن المتتبع لخطابات الرئيس قيس سعيد، والتي يؤكدفيها بشكل دائم ومتجدد على حرصه الشديد على تحقيق إرادة الشعب، وعلى تفانيه في خدمة الشعب والاستجابة لمطالبه، حتى لا يكاد يخلو خطاب من التذكير بذلك، ثم لمسار الأفعال والإنجازات التي يعتبر بنفسه أن أهمها على الإطلاق هو فرض التلقيح الإجباري على الناس (وهي المهمة التي فشلت فيها بقية الأحزاب السياسية)، يدرك أن تمسحه بالإرادة الشعبية وبالعناوين الثورية هو سلاح الاستمرارية، وأنه لا سبيل له للبقاء في الحكم والحفاظ على الرصيد الشعبي الذي حصل عليه، سوى بمزيد التمسح بالثورة، في استنساخ لدور جمال عبد الناصر مع شعب مصر أو معمر القذافي مع شعب ليبيا. هذا على مستوى الخطاب، أما على مستوى الفعل، فهي مسايرة لما يمليه المستعمر الفرنسي الذي ارتمى في حضنه قيس سعيد من أجل حكم بلاده وإنقاذ النظام الجمهوري العلماني وإرساء جمهورية ثالثة تقطع مع المسار وتؤسس إلى دستور وضعي جديد، وتبقي وضعية التبعية الفكرية والسياسية والاقتصادية للاستعمار الذي يعتبر «حماية» في نظر قيس سعيد...

إن ما كتبه النائب ياسين العياري إثر إطلاق هذا المسار «التصحيحي» وتأكيده على وقوف فرنسا وراء «انقلاب» قيس سعيد، كاف لاعتقاله ولفهم اتجاه بوصلة هذا المسار، حيث جاء عبر صفحته الرسمية ما يلي:

« إسمه إنقلاب عسكري ألغى الدستور، بتخطيط و تنسيق أجنبي، هدفه استباق تنامي الغضب وتوجيهه ضد جزء من السيستام الي تهرى (النهضة و باراشوكاتها الي عافتهم العباد) تدخل به تونس رسميا المحور الإماراتي مما سيسمح لفرنسا المقصاة من ليبيا بالمشاركة في كعكة إعادة الإعمار ولاستعمال شرعية الرئيس للقيام برفع الدعم و بقية «الإصلاحات الموجعة» عبر كوميسيون مالي و «حماية» غير معلنة و يجب أن لا تتم لا اعتقالات ولا محاسبات و لا تغيير يتجاوز جماعة الكرامة و عبير : إدارة بايدن لا تريد دماء و غلق التلافز و المحاكمات يحرجها و رأس المال « الوطني» هو كمبرادور محمي». انتهى.

يبدو إذن، أن المقيم العام الفرنسي، هو من يضع أولويات المرحلة، حيث تم وضع أعداء فرنسا في تونس على رأس قائمة المطلوبين لدى «العدالة» الجديدة المتسلحة بقوة الجندي وصرامة القانون وحزم قضاة المحكمة العسكرية... وهذا ما يفسر أيضا استهداف نواب ائتلاف الكرامة، وعلى رأسهم الدكتور محمد العفاس، لأن حملتهم الانتخابية قامت على استهداف النفوذ الفرنسي في تونس، وقد عمدوا إلى إحراج الرئيس عبر تقديم لائحة اعتذار لفرنسا، فاعتبر قيس سعيد أنها لائحة غير بريئة (طبعا لأنها كشفت الجهة التي ارتمى في حضنها)، وأن من يعتذر يدين نفسه، وأنه يمكن البحث عن اعتذار لكن عبر وسائل أخرى لا من خلال لائحة، مؤكدا على وجود ترابط فكري مع فرنسي وحديث عن مراجعة بعض المقاربات...

وهكذا، يمكن أن نستنتجبأن من يحرك مسار «التصحيح» من وراء ستار، هو المقيم العام الفرنسي، الذي التقى بقيادات الاتحاد ومنظمة الأعراف، وكان أول سفير يقتحم مقر وزارة الداخلية في ظل هذا المسار الجديد، الذي يرتدي عباءة الثورة ليضرب الثورة في مقتل، ويخمد كل نفس ثوري استجابة لإرادة فرنسا الاستعمارية لا إرادة الشعب التونسي، ومن كان ينتظر أن يكون للنقابات الأمنية دور وشأن يذكر، لولا حرص فرنسا على استعادة القبضة الأمنية من أجل حكم البلاد، ولذلك سارعت هذه النقابات بالثأر لنفسها، كاشفة عن وجهها، فلم تقدر على إخفاء رغبتها في الانتقام، وكانت البداية مع المحامي مهدي زرقوبة فك الله أسره.

هذا المسار الذي تباركه السعودية والإمارات ومصر، ويفتح الباب لتدخل القوى الاستعمارية الكبرى، ويجرّأ علينا أمثال وزير الخارجية اليوناني ليمارس وصايته نيابة عن دول الغرب الصليبي، ويطلب بشكل مباشر من قصر قرطاج إقصاء الدين من الحكم، هو مسار تلاعب بالثورة بل إجهاض لها، ولا يمكن مطلقا أن يكون استكمالا للثورة التي قامت ضد نظام العمالة بقيادة بن علي. ولذلك هو حريص على التخفي عبر شعارات ثورية رنانة، تبحث لمن يتغنى بها عن شرعية ضمن هذا المسار المتربص بأهل البلد وبثورتهم وثروتهم وعقيدتهم ودينهم...

إنه لا سبيل لإنهاء مسار تحكم الاستعمار في بلادنا أيا كانت جهته، إلا باتخاذ الإسلام أساسا للتغيير، وعنوانا للعمل السياسي المبدئي، فهو الوحيد القادر على دحر الأعداء وإنهاء كل أشكال التدخل الخارجي واسترجاع السيادة المفقودة واستعادة الإرادة المسلوبة، بإقامة دولة الخلافة الراشدة الموعودة. أما النظام الرئاسي والنظام البرلماني الذي يتصارع حولهما الجمعان خدمة لأسيادهم، فإنهما وجهان لعملة واحدة، هي عملة النظام الجمهوري العلماني الذي أقامه بورقيبة وحافظ عليه بن علي خدمة لمصالح النظام الرأسمالي العالمي، ضمن مسار من العمالة لا يقل خزيا وذلا ومهانة عما انخرط فيه اليوم الرئيس قيس سعيد...

إن نظام الإسلام العادل، هو الوحيد القادر على محاسبة الفاسدين قولا لا فعلا، وعلى الحكم بين المتخاصمين، دون ثأر أو ضغينة، بل بأحكام ربانية عادلة، تنصف هذا وذاك، فالعقوبات زواجر وجوابر في الإسلام. أما النظام الجمهوري، فهو أداة لانتصار وهمي قوامه الظلم، لعميل على حساب آخر، وإبقاء لحالة التبعية والارتهان وفتح الباب على مصراعيه للاستعمار. فهلا سارع العقلاء في تونس إلى الخروج من هذه الدوّامة؟

قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ». صدق الله العظيم.

أ. محمد زروق

الشروع في صياغة «مشروع قانون الوساطة العائلية» للوقاية من التفكك الأسري

لن يستقيم الظلّ والعود أعوج...

الخبر:

وزيرة المرأة: الوزارة تعمل على صياغة مشروع قانون الوساطة العائلية للوقاية من التفكك الأسري

أفادت وزيرة المرأة والأسرة وكبار السن إيمان الزهواني هويمل أن الوزارة تعمل حاليا على إعداد مشروع قانون الوساطة العائلية كمؤسسة تسمح بفض النزاعات بين مكونات الأسرة باعتماد مبدأ الحوار ليس التوجه نحو المحاكم في ظل الارتفاع المتواصل لنسب الطلاق في البلاد وما ينجر عنه من تفكك أسري وتداعيات سلبية على المجتمع ككل حسب تقديرها.

وأضافت إيمان الزهواني لدى لقاء جمعها مع رئيسة جمعية «نحب نعيش مع أمي وبابا» كريمة الرميكي، أن من شأن هذا المشروع أن يحد من التفكك الأسري عبر مبدأ الحوار داخل الأسرة، واستعرضت بالمناسبة مختلف برامج الوزارة في هذا الاتجاه لا سيما الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة وبرنامج التمكين الاجتماعي للأسر من خلال التوعية والتثقيف والتأهيل لإعداد الشباب للحياة الزوجية والتربية الوالدية والمرافقة العائلية والوقاية من السلوكات السلبية مشيرة إلى الدراسة التي أطلقتها الوزارة حول الطلاق في تونس.

و تناول اللقاء سبل إرساء علاقات شراكة مع الجمعية في مجال التحسيس بالآثار السلبية للطلاق على الأسرة عموما وعلى الأطفال خاصة والآليات الكفيلة بدعم الوساطة العائلية باعتبارها من أهم الأولويات التي تعمل عليها الوزارة .

التعليق:

إذن وزارة المرأة والأسرة وكبار السن تنكبّ حاليا على صياغة مشروع قانون الوساطة العائلية كمؤسسة تسمح بفض النزاعات بين مختلف أفراد الأسرة باعتماد مبدأ الحوار والتوافق وذلك قصد تجنب التوجه نحو المحاكم الذي يتوجب أن يكون بحسبهم استثناءً، إضافة إلى شروعها في إعداد دراسة حول الطلاق والتحسيس بالآثار السلبية له على الأسرة عموما وعلى الأطفال على وجه الخصوص، والآليات الكفيلة بدعم الوساطة العائليّة باعتبارها من أهم الأولويات التي تعمل عليها الوزارة كما جاء في التقرير الإخباري.

وبالفعل فإنّ الأمر لم يعد خافيا على أحد، فقد شهدت ظاهرة الطلاق في تونس تفاقما كبيرا خاصة خلال السنوات الأخيرة وذلك نتيجة للعديد من العوامل من أبرزها صعوبة الأوضاع المعيشية وعجز الزوج عن الالتزام بواجباته تجاه الأسرة وخاصة من حيث الإنفاق. وقد كشفت إحصائيات قدمتها وزارة العدل خلال العام الماضي عن تسجيل 46 حالة طلاق يوميا في تونس و13 ألف قضية طلاق سنويا وبحسب البيانات التي قدمتها وزارة العدل فإن حالات الطلاق شهدت ارتفاعا مقارنة بسنة 2017 حين كانت المحاكم تبت فقط في 41 حالة طلاق يوميا.

وعادة ما يؤدي الطلاق إلى إحداث شرخ داخل الروابط الأسرية، حيث أنها تتأثر بسهولة بهذا الانفصال وتتفكك مما يؤدي إلى العديد من التداعيات النفسية والاجتماعية على شريحة واسعة من الأطفال الذين يصبحون عرضة للأمراض النفسية مثل الانزواء وتراجع محصولهم الدراسي.

حَكم من أهله.. وحَكم من أهلها.. هل اختفى دور العائلات في حل المشاكل الأسرية؟

لا تخلو المحاكم من باحثين عن الطلاق سواء من الرجال أو النساء، ولا تنتهي الدعاوى القضائية المطالبة بالنفقة من آباء تركوا أبناءهم وزوجاتهم وانتقلوا للعيش بعيدا، فالجميع يتزاحمون في قاعات المحاكم التي أصبحت الوسيلة الوحيدة للبحث عن الحقوق المالية والاجتماعية في ظل غياب الدور الشرعي والعريق للعائلات الذي كان المحطة الأولى التي لا يتجاوزها قطار المشكلات والخلافات الزوجية والأسرية في المجتمع، بحضور «حَكم من أهله وحَكم من أهلها»، وإنهاء الأمور قبل تفاقمها.

ولكنّ دور العائلات اليوم في حل المشاكل والنزاعات الأسرية، خاصة بين الأزواج، أصبح منحسراً في زمننا هذا، حيث أصبحت العائلات مفككة، ولا تعترف بعقلائها وكبارها، على عكس ما كان قديماً، عندما كانت الأجواء العامة والأعراف تسهّل عملية الالتزام بالأحكام الشرعية المتعلقة بالنظام الاجتماعي سواء عند المرأة أو عند الرجل، وهو ما ينعكس على انخفاض نسب الطلاق قديماً مقارنة بالأعداد المسجلة حالياً، كما أن تأثير وسائل الإعلام والدراما ومواقع التواصل، التي أصبحت تنادي بحريات المرأة والتحرر والحركات الأنثوية التي كثيراً ما تتعارض مع قيمنا الدينية، وأصبحت تستسهل الطلاق، وتقلل من شأن الزواج الذي هو ميثاق غليظ عند الله.

ولكن هل الحلّ عند العائلة...؟

والسؤال المطروح، هل إنّ الحكمين من عائلتي الزوجين اليوم قادران على حل الإشكاليات والتوصل إلى حلول وسط ؟ صحيح أن اللجوء إلى الحكمين من طرفي الأسرتين أمر إيجابي وأقرب إلى حل المشاكل الأسرية؛ لأن كل طرف فيهما سيكون في العادة حريصاً على مصلحة قريبه، وسيحرص على استمرار الاستقرار الأسري، وعدم تفكك الأسرة، ولكن ليس كل شخص من العائلة قادر على التدخل وحل المشاكل الأسرية، فهناك شروط يجب أن تتوفر في الحكم الذي يكون من طرف الزوجة والزوج، فعليه أن يكون كما يدل اسمه حكيماً عاقلاً رشيداً، قادراً على موازنة الأمور بإيجابية، وغير متحيّز لأحد الطرفين، وألا يأخذ الأمور بعاطفة، وعليه يكون قادراً على حل الخلافات الأسرية، والمساعدة في استقرار الأسرة.

ولكن نلاحظ في المقابل بعض الأسر تكون سلبية جداً ولا تبدي أي تفاعل مع المشاكل الزوجية للأبناء، فمثلاً في حال شكوى البنت أو الابن أو الكنّة أو الصهر لهم، تجدهم - وهم أقرب الناس- يتنصلون من مسؤولياتهم، ولا يبدون أي اهتمام أو نصح، ويرفضون التدخل، وهو ما يجبر الأبناء على اللجوء إلى المحاكم، وعندها تُحال القضية إلى المحكمة.

والملاحظ كذلك هو انحسار لدور العائلة ولدور الحكمين من أسرة الزوجة والزوج، وهذا راجع إلى وجود إحراج في الموضوع، فالكثير يفضّل عدم التدخل، وأصبح الجميع يتجنبون التدخل في أمور قد يجدونها محرجة، فبات حتى الجد والعم والخال يفضلون عدم التدخل والبقاء بعيداً عن المشاكل الزوجية، ويعتبرونها خصوصية ومن المستحسن عدم التدخل فيها وعدم الخوض في مشاكل الغير، وعندها لا يصبح أمام الزوجين سوى طريق المحكمة.

والدّافع وراء اختيار عدم التدخّل هو أنّ أعباء الحياة صارت ثقيلة على كل فرد، وأن كل شخص أصبح يكتفي في الغالب بمشاكله وغير مستعد للتدخل في مشاكل غيره، حتى لو كانوا أقرب الناس.

أين الخلل ...؟

إنّ ما تطرحه وزيرة المرأة والأسرة وكبار السن من مشروع قانون الوساطة العائلية كمؤسسة تسمح بفض النزاعات بين مكونات الأسرة لن يجدي نفعا ولن يوقف قطار التوجّه نحو الطلاق الذي لم يعد يعتبر ظاهرة فردية يمكن أن تعالجها العائلة بل ظاهرة مجتمعية تشهد إرتفاعا مهولا ومخيفا.

ويعود سبب ارتفاع حالات الطلاق بحسب المختصين إلى صعوبة الأوضاع المعيشية وعجز الزوج عن الالتزام بواجباته تجاه الأسرة وخاصة من حيث الإنفاق و من جهة أخرى انعدام التأهيل لدى الشباب المقبل على الزواج بما يجعله لا يعي بالقدر الكافي حجم المسؤوليات التي تنتظره وخصوصا بعد إنجاب الأبناء حيث تتفاقم المشاكل ما بين الزوجين أكثر فأكثر وعند غياب الحلول تنتهي العلاقة إلى طريق مسدودة نتيجتها الحتمية هي الانفصال، فالموضوع إذن متعلّق بطبيعة المجتمع والمفاهيم السائدة فيه، المتعلقة بالنظرة إلى الزواج وتحديد المسؤوليات وبالتالي لن ينصلح حال الأسرة في المجتمع حتى تتغيّر مفاهيم الناس وقناعاتهم فيه بحسب موروثهم العقائدي والحضاري.

وأين الحلّ ...؟

عندما حلّ النظام الرأسمالي محل نظام الإسلام ظهر فشله الذريع في كافة المجالات، فاقتصاديا عمّ الفقر وانتشرت البطالة، ما أدى إلى فقد مئات الملايين من الناس لحاجاتهم الأساسية من مأكل ومسكن وملبس، وتركزت الثروة بأيدي قلة قليلة من الناس نتيجة للتوزيع الجائر للثروات. أما اجتماعياً فقد فسدت العلاقات بين الناس وكثر الطلاق وتفككت الأسرة، وطغت الأنانية والانتهازية، وتفشت الكآبة وحالات الانتحار، إضافة إلى انتشار الرذيلة والاغتصاب والعنف الأسري، ناهيك عن آلاف الأطفال الذين يولدون دون معرفة آبائهم.

من منّا لم يسمع عن تلك الشابة المطلقة التي تذكّر الراعي والقانونُ لها ولولدِها، فإذا بهذا الطلاق يتحولُ إلى ضياعٍ ماديٍّ ووصمة عارٍ مجتمعيةٍ تدفعُ ضريبتَها المرأةُ وحدَها، عدا عمّا تُعانيه بعضُ المطلقاتِ نتيجةَ امتناعِ الزوجِ عنْ دفعِ النفقة، أو في بعضِ الأحيانِ يرفضُ الزوجُ إيقاعَ الطلاقِ لتبقى المرأةُ كالمعلّقة؟

نحن نعيش اليوم في ظلِّ مفاهيم علمانية رأسماليةٍ لا تُقيمُ للأمومةِ وللحياةِ الأسريةِ قيمةً، حيث أصبحَ نجاحُ المرأةِ لا يُقاسُ بمدى تفوقِها في تربيةِ أطفالِها وتنشئتِهم، بلْ يُقاسُ بمدى تحقيقِها لمكاسبَ اقتصاديةٍ، وأصبحَ يُنظرُ للمرأةِ الحاملِ أو الأمِّ على أنها عبءٌ على العملِ أكثرَ منْ كونها كائناً مهماً في المجتمع، فتحولَ حقُّ المرأةِ في العملِ إلى استعبادٍ للمادةِ في سباقٍ لتأمينِ الربحِ، حتى لمْ يتبقَّ لها وقتٌ للعنايةِ بأطفالِها، وغدتِ الحياةُ الزوجيةُ ولوجاً في سراديبِ الظلامِ المرعبِ، فلذلك تضخمتْ نسبُ الطلاقِ بشكلٍ لافتٍ، وكثيرٍ منَ الفتياتِ منْ أطبقَ الإحباطُ عليهنَّ فعزفْنَ عنِ الزواجِ. نعم، لقدْ أساءَ النظامُ الرأسماليُّ المُطبقُ في بلادِنا للمرأةِ وكذلك للرجلِ إساءةً ما بعدَها إساءة.

لقد كان لسقوط دولة الإسلام - هذا الحدث الكارثي - أثر مدمر على حياة المسلمين وأبنائهم وأسرهم، فقد فقدت الدولة التي كانت دائما الرّاعية والحامية لحقوق الرجال والنساء، والضّامنة لسعادتهم ورفاههم، وإننا اليوم بحاجة إلى إنهاء هذا الفصل الأكثر ظلمة في تاريخ الأسرة المسلمة خاصّة والأمة الإسلامية عامّة.

أبو ذرّ التّونسيّ (بسّام فرحات)

المنظومة التربويّة في تونس وأكذوبة جودة التّعليم

ككلّ عام وفي مثل هذا التّوقيت، تعيش تونس ـ حكومةً وشعبًا ـ على وقع العودة المدرسيّة وهي مناسبة سنويّة تسلّط الأضواء على مسألة التّربية والتعليم وتجعل منها شغل الجميع الشاغل ـ أولياء وتلاميذ وإطارات ـ وهذا في الأصل مؤشّر إيجابي لولا أنّه انشغال عقيم لا طحين لجعجعته، لأنّه يتناول عَرَض المسألة وشكلها وقشرتها الخارجيّة ويتغافل عن جوهرها ولبّها ومضمونها وينحطّ بالعمليّة التربويّة برمّتها إلى درك التكوين المهني: فالهمّ المشترك والهاجس المؤرّق الذي يقضّ مضاجع الجميع هو الشُّعب الدراسيّة في علاقتها بحظوظ التشغيل بصرف النّظر عن الأفكار والمهارات والمكتسبات والقيم والمفاهيم في علاقتها بشخصيّة المتلقّي وعقيدته ودون استحضار للروابط المتينة بين التّعليم والهويّة الثّقافيّة والحضاريّة..وممّا عمّق الإشكالية وحوّلها إلى معضلة سياسيّة أنّ هذه العقليّة المصلحيّة النفعيّة قد تجاوزت العامّة والدّهماء وأنصاف المثقّفين لتطال الدّولة نفسها ممثّلةً في سياستها التّعليميّة :فقد أضحت المنظومة التربويّة في تونس نشاطًا اقتصاديًّا ربحيًّا خاضعًا لسياسة السّوق، ومجال استثمار واعدًا يرتع فيه الخواصّ ويبيضون ويفرّخون، وقفّازًا محليًّا لمسخ النّاشئة وتجفيف منابع الإسلام وتذويب الهويّة الثّقافيّة والحضاريّة بأحماض استعماريّة فتّاكة..كما أضحت صراحة هيكلا للتّجهيل الممنهج وظيفتها إسناد شهائد جوفاء فاقدة لأيّ قيمة علميّة لا رصيد لها في واقع المتلقّي وهذا باعتراف الدّولة نفسها :فهي لا تثق في مستوى حامليّ شهائدها فلا تشغّلهم إلاّ بعد إخضاعهم لمناظرات تقييميّة إقصائيّة ،ودونك أزمة أصحاب الشّهائد العليا المعطّلين عن العمل..هذه المفارقة تجعل من (جودة التّعليم) المدّعاة محلّ أخذ وردّ :فالتّلميذ ينهي المرحلة الأولى من التّعليم الأساسيّ وهو ضعيف الذّاكرة والذّكاء لا يحسن القراءة والكتابة بل لا يحسن كتابة اسمه بالمشاهد الملموس..وتنتقل معه هذه الإعاقة المعرفيّة صعودا إلى المستويات العليا طيلة حياته الدّراسيّة لأنّه سيكون غير قادر على استيعاب المعرفة وتوظيفها كما يجب هذا فضلا عن نقدها وتجاوزها إلى معرفة أرقى بما يفضي إلى أشباه متعلّمين (رفع أميّة) عالة على معارف غيرهم عاجزين على تطويرها يتقنون ـ بالكاد ـ استهلاكها دون تفكير وهذا انتحار ثقافي حضاري بامتياز..

الأمّة والثقافة

إنّ جوهر الفعل التّربوي التعليمي ورحاه التي يدور عليها هو الثّقافة، وممّا لا شكّ فيه أنّ ثقافة الأمم هي العمود الفقري لوجودها واستمرارها: فعلى كاهل الثّقافة تُبنى حضارة الأمّة وتتحدّد أهدافها وغاياتها ويتميّز نمط عيشها، وبالثّقافة تُصاغ شخصيّات أفرادها وينصهرون في بوتقة واحدة متفرّدة عن سائر الأمم..فالثّقافة بمثابة الحبل السّرّي الذي يربط الأمّة بالحياة، وكلّ خلل أو ضعف أو انحراف يعتريها ينعكس مباشرة على كيان الأمّة فتتبدّل أهدافها ويتغيّر نمط عيشها ويتحوّل ولاؤها وتذوب في الثّقافات الأخرى وتندثر كأمّة متميّزة..هذا الحكم البديهي لا ينطبق فحسب على الأمّة الإسلاميّة بل يتأكّد في حقّها ويحمّلها مسؤولية جسيمة تجاه ثقافتها بوصفها أمّة مبدئيّة قائمة على أساس العقيدة الإسلاميّة وما انبثق عنها من أحكام ومعالجات وأنظمة وما بُني عليها من معارف وعلوم وما أُثير حولها عبر التاريخ من وقائع وملاحم.. ومن أوكد الضّمانات للحفاظ على ثقافة الأمّة أن تنحفر وتنقش في صدور أبنائها وفي سطور كتبها، أمّا سبيل ذلك فعبر الدّراسة والتّعهّد والاسترجاع والتنمية والرعاية والغربلة والتنقية والنّشر والتّلقين، أي عبر التعليم المنهجي المنضبط بأنظمة وقوانين تتبنّاها الدّولة وتشرف عليها..من هذا المنطلق فإنّ التعليم مسألة حيويّة مصيريّة بالنّسبة إلى المسلمين لما للفعل التّربوي من دور أساسي وجوهري في بناء كيان الفرد والمجتمع والدّولة والأمّة الإسلاميّة.. وهو بهذه المواصفات من أوكد أولويّات رعاية الشؤون ومن الحاجات الأساسيّة للجماعة ـ إلى جانب التّطبيب والأمن ـ ويجب أن تتكفّل به الدّولة من ألِفه إلى يائه بالمجّان وأن تُعمّمه إجباريًّا على رعاياها لأنّه من مقوّمات وجودها واستمرارها كدولة مبدئيّة تنوب الأمّة في تنفيذ جملة المفاهيم والمقاييس والقناعات التي ارتضتها لنفسها..

بين الأصل والنّسخة

هذه هي المواصفات الأصليّة للفعل التّربوي في الدّولة الإسلاميّة بوصفها دولة مبدئيّة صاحبة رسالة: مشغل سياسي أساسي حيوي من صميم رعاية الشؤون قائم على أساس العقيدة الإسلاميّة ـ سياسة وغاية ومنهجا وظروفا ـ يتجاوز في غاياته مجرّد التكوين المهني والتشغيل ليساهم بشكل فعّال في نحت شخصيّة الأمّة وتركيز هويّتها وضمان تواصل الأجيال مع موروثها الثّقافي والحضاري وتزويدهم بالعلوم والمعارف..أمّا النّسخ السّائدة في الكيانات التّابعة العميلة وأشباه المستعمرات فتقوم بعكس وظيفتها النّبيلة المفترضة، ودونك المنظومة التربويّة التونسيّة: فالسّلطة قد استقالت نهائيًّا عن واجب رعاية شؤون منظوريها بوصفها عرّابًا لمصالح الكافر المستعمر، وانتصبت لجباية أموال الشعب بالباطل (ثلاثة أرباع ميزانيّة الدولة متأتّية من الضّرائب)..كما تخلّت عن تلبية الحاجيات الأساسيّة للجماعة فخصخصت التّطبيب وحوّلت المنظومة العموميّة إلى مختبر طلاّبي وموت مؤجّل بطيء..كما تعاملت مع مسألة التعليم بنفس المنطق المستقيل المفرّط واللاّمبالي: فالمنظومة التربويّة التعليميّة التونسيّة قائمة على أربع كذبات كبرى..أولاها أنّ التعليم مجّاني، وهذه فرية يفنّدها الواقع بالحجج والبراهين، ودونك إجراءات الترسيم: فمعاليم التّسجيل سواء في المؤسّسات التربويّة أو في المناظرات الوطنيّة لمئات الآلاف من التّلاميذ تمثّل مدخولاً قارًّا لا بأس به لوزارة التربية يغطّي مصاريفها ويحوّل الفعل التّربويّ إلى مشغّل إقتصادي ربحي بامتياز: فمناظرة الباكالوريا لوحدها تدرّ على الوزارة أكثر من ستّة مليارات (250 ألف مترشّح 25 x د) هذا فضلاً عن سائر المناظرات الأخرى (السيزيام ـ النوفيام ـ الكاباس..)..كما عملت الدولة جاهدةً على خصخصة التعليم من رياض الأطفال إلى الجامعات وسارت في ذلك الاتّجاه بخطى حثيثة ولا ننسى دروس الدّعم والتّدارك الرّسميّة والمنزليّة التي أرهقت جيوب الأولياء ونفخت جيوب (المربّين) ـ فمن لا يدفع لا يتعلّم ـ بما حوّل الشّهائد العلميّة وآفاق التشغيل إلى سوق لمن يدفع أكثر وحوّل التّعليم الخاصّ إلى تجّار شهائد وحوّل التعليم العمومي إلى بؤرة للفساد والرّسوب والانقطاع المبكّر وضعف التّكوين ثمّ الانضمام إلى صفوف البطّالة..

منبر استعماري

ثاني الفريات التي توهم بها منظومتنا التربويّة (الأصيلة) أنّ التعليم في تونس (يرسّخ النّاشئة في هويّتهم العربيّة الإسلاميّة) وهذه نكتة سمجة مخالفة لواقع المؤسّسات التربويّة شكلاً ومضمونًا ـ بالمشاهد الملموس ـ وأضحت تقوم بعكس وظيفتها المفترضة :فمظنّة التربية استحالت أوكارًا للفساد وبؤرًا للتفسّخ الأخلاقي والعُرُوعة والرّذيلة والانحراف والمخدّرات..ومظنّة التّعليم استحالت منابر سافرة للمسخ والتّغريب والتسميم الفكري ومحاربة الهويّة الإسلاميّة وأبواق دعاية لتكريس التبعيّة الثّقافيّة والسياسيّة للغرب، ودُونك العيّنات والنّماذج الحاليّة للشباب التّلمذي والجامعي مظهرًا ومخبرًا..وتنسل من هذه الفرية أخرى ثالثة أفظع منها مفادها أنّ التعليم إجباري ،وهي فرية تحتاج إلى بعض التعديل والتدقيق: فإجباريّة التعليم ليست في كليّته بل إلى حدود التّاسعة أساسي فحسب، فهو إجباري بالقدر الذي يضمن للدّولة إفساد النّاشئة فكريًّا وسلوكيًّا وإفراغها من (السميغ) العقائدي الإسلامي المتوارث من العائلة وتزييف معلوماتها التاريخيّة عن أمّتها وحضارتها وتحويلها إلى شخصيّات هلاميّة لا لون لها ولا طعم ولا رائحة تجري في عروقها مياه صالحة للشراب..كما تضمن أيضا تسميم أجسادهم بكمّ هائل من التّلاقيح المريبة التي لم تنتج إلاّ أجيالا من (الفينو والقنّوات) وأشباه المعاقين الضعاف الخصوبة والبنية الجسديّة والمعرّضين لشتّى أنواع الأمراض الفتّاكة ودونك مستشفى (صالح عزيّز)..بعد تحقّق هذا الهدف وابتداءً من الأولى ثانوي ينقلب التعليم إقصائيًّا نخبويًّا انتقائيًّا ،فلا خوف على الشّارع من نزلائه الجدد بعد تقليم أظافرهم الفكريّة والسّلوكية والصحّية وانضمامهم إلى هامش الحضارة الغربيّة..

تعريب العلوم..؟؟

رابع الفريات التي تدّعيها المنظومة التربويّة التونسيّة بوقاحة هي تعريب العلوم :فهذا التّعريب هو أوّلا تعريب مبتور يطبّق في المستويات الدّنيا إلى حدود التّاسعة أساسي ثمّ يتوقّف هكذا (؟؟) فهو تعريب شكليّ لمبادئ العلوم في فترة التّعليم الأساسيّ ثمّ تُعتمد اللغة الفرنسيّة في التّدريس مع بداية التّعليم الثّانويّ وفي ذروة التلقّي العلميّ..وهذا الانتقال من شأنه أن يجعل من السّنة الأولى ثانوي عقبة كأداء أمام التلاميذ إذ يجدون صعوبة كبرى في دراسة العلوم واستيعابها بلغة أخرى غير التي تعوّدوا عليها ،فهو فخّ لتجهيل أبنائنا بالعلوم وتنفيرهم منها..وهو ثانيا تعريب جزئيّ يشمل جزءا من المادّة فحسب بحيث تُدرّس المادّة الواحدة بلغتين معا (الفرنسيّة والعربيّة) وهذا من المفارقات العجيبة والمخزية في آن :فالمعادلة الرياضيّة مثلا تعطى بالفرنسيّة بينما تحليلها والتّرتيب لها يكون بالعربيّة :مثال (لنفترض أنّ x egale moins 1).. فما الذي يمنعنا من تعريبها كليّا (لنفترض أنّ {أ} تساوي ناقص واحد)..؟؟ إنّه الاستعمار الذي يريد مسخ ناشئتنا ،فهذا من شأنه أن يشوّش ذهن التلميذ ويعرقل فهمه واستيعابه ويشوّه تفكيره :فاللغة ليست مجرّد أداة أو قناة لتبليغ الأفكار بل هي أداة للتّفكير، وهذا يفترض من التّلميذ العربيّ المسلم أن يدرس العلوم بلغته العربيّة ،أمّا الحاصل فإنّه في ذروة تلقّي العلوم (التعليم الثّانوي والعالي) فإنّ تدريسها يكون بالفرنسيّة..وغنيّ عن التّذكير أنّ مستوى تلامذتنا في لغة موليار ضحل جدّا (بكالوريا 2021 أكثر من سبعة آلاف صفر في مادّة الفرنسيّة ؟؟) فكيف لتلاميذ بهذا الضّعف أن يدرسوا المواد العلميّة (فيزياء ـ كيمياء ـ رياضيّات ـ تقنية ـ علوم الحياة والأرض..) بالفرنسيّة..؟؟ كيف لهم أن يستوعبوها ويوظّفوها ويبنوا عليها ويتجاوزوها للأفضل..؟؟ وكيف لهم أن ينفعوا بها أمّتهم ويكرّسوها لنهضتها..؟؟ فهل نستغرب اليوم من أنّ الطّالب التونسيّ المتحصّل على الإجازة يذهب إلى كاتب عمومي لكتابة مطلب..؟؟ فعن أيّ جودة للتّعليم نتحدّث..؟؟

التطعيم الإجباري ليس هو الحل

د. إبراهيم التميمي
عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين

في ظل عزوف نسبة ليست بالقليلة من الشعوب عن أخذ لقاحات فايروس كورونا وعدم قدرة تلك الدول على إجبار الناس بشكل مباشر على التطعيم لأنه يتعارض مع توجهات منظمة الصحة العالمية، التي تُعتبر المرجع في الإجراءات الصحية الحالية، ويخالف القوانين المعمول بها في الكثير من الدول، لجأت الحكومات وبعض الدول إلى إجراءات تجبر الناس على أخذ اللقاح بشكل غير مباشر: كأن تمنعهم من السفر أو عدم دخول دول أخرى إلا بشهادة تطعيم، وكذلك وضعت قيودا على المشاركة في الفعاليات ودخول المؤسسات مثل المدارس والمستشفيات والجامعات وغيرها من المؤسسات، وفرضت شروطا على القطاع الخاص حتى يقوم بتطعيم العمال والموظفين، ووصل الأمر إلى تقييد الدخول إلى المطاعم والفنادق وركوب القطار والطائرة وحتى الحافلات العامة... ونتج عن ذلك احتجاجات كان أشدها في أوروبا وخاصة فرنسا، وخرج مئات الآلاف ضد الإجراءات التي تهدف إلى إجبار الناس على أخذ اللقاح.

فما هو سبب عزوف الناس عن التطعيم؟ وهل التطعيم_الأجباري يحل الأزمة الحالية؟ ومن يتحمل المسؤولية عما يحدث في العالم من فوضى وتخبط؟ وما هو الحل لهذه الأزمة التي تعيشها البشرية؟

- سبب عزوف الناس عن التطعيم ومقاومة فكرة التطعيم الإجباري

إن عزوف الناس عن التطعيم يعود لعدة أسباب، منها ما هو صحي ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي، وكلها تلتقي في أصل واحد مبدئي، ونوضح ذلك مع شيء من التفصيل.

أسباب صحية:

❖ تخلي شركات الأدوية والكثير من الدول والحكومات عن مسؤوليتها تجاه أي أعراض جانبية قد تنتج عن اللقاح وذلك تجنباً للملاحقة القانونية في حال حدوث مضاعفات صحية، وإجبار الناس في بعض الأحيان للتوقيع على ذلك، وهذا التنصل من المسؤولية تجاه الناس مع مطالبتهم بأخذ اللقاح أو إجبارهم على ذلك يجعل العملية مشبوهة وغير طبيعية ومشكوك فيها ويضرب الثقة بالشركات والدول وبالتالي باللقاحات، بينما في الأصل أن الدولة التي تعتمد نوعاً من أنواع اللقاحات عليها أن تتحمل المسؤولية الكاملة حتى توجد الطمأنينة عند الناس وتجعلهم يُقبلون وهم مقتنعون لأخذ اللقاح، وهذا ما توجبه الرعاية الصحيحة التي يفتقد إليها العالم اليوم، أما سياسة التنصل المسبق من المسؤولية تجاه ما قد يحدث من تبعات صحية سلبية على الناس فهذا جريمة بحق الناس وخيانة لهم.

❖ إن موضوع اللقاح ما زال موضوع خلاف بين أهل الخبرة والاختصاص، وهم منقسمون بين مؤيد لعمليات التطعيم وبين معارض لذلك، وبين مشكك في نجاعة التطعيم وبين محذر من عواقب مستقبلية، وكل طرف يستدل بأدلة علمية وشواهد واقعية على صحة رأيه، وكل يوم تخرج دراسات جديدة تدلل أن الموضوع لم يحسم بعد.

وليس آخرها دراسة بريطانية نشرتها الجزيرة نت بتاريخ 19-8-2021 تقول فيها أن الحماية التي يوفرها أكثر لقاحين استخداماً للوقاية من سلالة دلتا المتحورة من فايروس كورونا، والسائدة حالياً، تضعُف في غضون 3 أشهر وأن أولئك الذين أصيبوا بعد حصولهم على جرعتي لقاح فايزر-بيونتك أو أسترازينيكا قد يشكلون خطراً أكبر على الآخرين عما كان عليه الحال في سلالات الفايروس السابقة.

ووجدت الدراسة التي أجرتها جامعة أكسفورد، واستندت إلى أكثر من 3 ملايين مسحة من الأنف أو الحلق في أنحاء بريطانيا، أنه بعد مرور 90 يوماً على الجرعة الثانية للقاحي فايزر أو أسترازينيكا، فإن كفاءة الأول في منع الإصابة تراجعت 75٪ والثاني 61٪، ومَثَلَ ذلك تراجعاً عن نسبة 85٪ لفايزر و68٪ لأسترازينيكا التي لوحظت بعد مرور أسبوعين على الجرعة الثانية، وأظهرت الدراسة أيضاً أن أولئك الذين يصابون بالعدوى رغم حصولهم على تطعيم كامل يميلون لأن يكون لديهم حمل فايروسي مماثل للمصابين من غير الحاصلين على اللقاح، وهو تراجع واضح عن الوضع عندما كانت سلالة ألفا لا تزال سائدة في بريطانيا.

وكذلك ما نشرته قناة العربية من إحصائية أوردتها وكالة رويترز بتاريخ 25-8-2021 نقلاً عن التقرير الأسبوعي لمراكز محاربة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة، حيث تظهر الإحصائية أن 25٪ من عدد الإصابات لدى سكان مقاطعة لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا، كانت بين المطعمين ضد الفايروس بشكل كامل خلال الفترة بين مايو و25 يوليو، وأن الإحصائية تستند إلى دراسات محلية أجريت من أجل تحديد ما إذا كان الأميركيون بحاجة إلى جرعة معززة ثالثة من اللقاح لتعزيز الحماية من الفايروس، وتظهر ذات الدراسة أن أعراض الإصابة كانت أخف عند الأشخاص الذين كانوا قد أخذوا اللقاح سابقاً.

وهذا الأخذ والرد وعدم الحسم في الموضوع ومدى نجاعة التطعيم في مواجهة المرض أو في تخفيف أعراضه يجعل الناس مترددة

حول أخذ اللقاح من عدمه خاصة بعد الحديث عن الجرعة الثالثة في الأماكن التي انتشرت فيها موجة جديدة رغم تلقي نسبة كبيرة من الناس الجرعتين الأولى والثانية.

❖ إن تركيز الدول والحكومات على إجبار الناس على اللقاح بالتزامن مع الاستمرار في إهمال القطاع الصحي وعدم تطويره، يُظهر أن الحكومات تختار الإجراء الأقل تكلفة والأسهل، وهو اللقاح، وليس الإجراء الأكثر أمناً في حماية الناس وفعالية في منع المرض، وهو تطوير القطاع الصحي بالتزامن مع العمل على توفير اللقاح، وهذا يجعل الناس لا تُؤَمن الحكومات على صحتها ولا تثق بتصريحاتها وإجراءاتها.

❖ فضائح صحية عن لقاحات فاسدة كما حصل في فلسطين وتونس ولقاحات ملوثة كما حصل في اليابان، حيث أوقفت السلطات اليابانية مؤخراً بتاريخ 26-8-2021 استخدام نحو 1.63 مليون جرعة من لقاح موديرنا إثر تقارير عن تلوث عدد من الجرعات، وقبل ذلك كان الحديث عن جرعات لأسترازينيكا فيها شبهة تلوث ذهبت لدول فقيرة منها دول في إفريقيا.

❖ تحذيرات صحية حول آثار جانبية أخطر من أعراض الإصابة بفايروس_كورونا، والحديث عن جلطات والتهاب في عضلة القلب وحالات وفاة ومشاكل في الجهاز العصبي، وتلك التحذيرات سواء أكانت حقيقية أو فيها تهويل وتضخيم أو من باب التنافس بين الشركات على حصة السوق والتشكيك في منتجات بعضها البعض أو أنها تتأثر بحسابات سياسية كما حصل في أوروبا وأزمة لقاح أكسفورد-أسترازينيكا، إلا أنها في النهاية تزيد من حالة الشك عند الناس خاصة وأنهم لا يرون في فايروس كورونا ذلك الفايروس الخطير لانخفاض نسبة الوفيات، وهذا الشك المتزايد منبعه عدم وجود جهة تقدم رعاية حقيقية وتثق بها الناس وبترجيحاتها في حال وجود آراء مختلفة.

أسباب سياسية:

❖ حالة الصراع الدولي وما يشاهده الناس من تنافس وحشي بين الدول وخاصة الكبرى منها حتى بات لا يعرف ذلك التنافس الوحشي الحدود ولا يقيم وزناً لحياة الناس أو صحتهم، فأمريكا تتهم الصين ومختبر وهان لعلم الفايروسات بالتسبب بهذه الكارثة الصحية، والصين في أحدث تصريحاتها ترد أن كوفيد19- صُنع وتسرب من منشأة عسكرية بمدينة فريدريك في ولاية ماريلاند على مسافة نحو 80 كيلو متراً إلى الشرق من العاصمة واشنطن، أما منظمة الصحة العالمية فإنها وفي تقاريرها الأخيرة ترفض احتمال تسرب الفايروس عن طريق الخطأ من معهد وهان لعلم الفايروسات وتقول أن المرض انتشر على الأرجح من حيوان يباع في السوق.

وهذه التجاذبات السياسية بين الدول وحالة الصراع الشديدة والتي تفتقد للنزاهة والشفافية تُعزز الشكوك عند الشعوب في منشأ الفايروس هل هو طبيعي أو أنه مُصنع؟ وبالتالي في اللقاحات المصنعة في تلك الدول هل هي لقاحات فعالة أو أنها شيء آخر؟

❖ تحكم الولايات المتحدة بالعالم وامتلاكها للماكينة الإعلامية التي تسخرها لمصالح الدولة فقط، فمثلاً عندما أعلنت روسيا العام الماضي عن إنتاج لقاح لفايروس كورونا -سبوتنيك-5 قوبل بتجاهل عالمي وببرود وتندر وكأن روسيا صنعت مياه معلبة وعندما أعلنت أمريكا تصنيع لقاح فايزر قامت الدنيا ولم تقعد وكأنها أنقذت البشرية وبعد فترة أظهرت دراسات أن اللقاح الروسي والأمريكي متقاربان من حيث الفعالية وبعضها فضل الروسي من حيث الفعالية والأمان على جسم الإنسان، فهل تُصدق الناس روسيا أو الصين أو أمريكا أو تكذبهم جميعاً؟

❖ وقائع وأحداث يظهر فيها تأثير الحكومات على المنظمات التي تثق بها الشعوب نوعاً ما كما حصل مع منظمة الغذاء والدواء الأمريكية أف دي أيه والتي قامت بتاريخ 23-

2021-8 بإعطاء الترخيص لاستخدام لقاح فايزر بعد أن كان استخدامه تحت بند الاستخدام الطارئ ليكون الترخيص أسرع موافقة على لقاح في تاريخ إدارة الغذاء والدواء الذي يزيد على عمرها على 100 عام والتي سبقها بأيام 2021-8-10 مذكرة لوزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن يقول فيها إنه سيطلب موافقة الرئيس جو بايدن على قرار استثنائي بإلزام الجيش الأمريكي على تلقي اللقاح في غضون خمسة أسابيع في حال لم يحصل أي من اللقاحات الحالية على الترخيص الكامل من إدارة الغذاء والدواء الأميركية "أف دي آيه" وجاء هذا التوجه لأن البنتاغون لا يستطيع جعل اللقاحات إلزامية طالما أنها لم تأخذ الترخيص من إدارة الغذاء والدواء الأميركية "أف دي آيه" إلا بقرار من بايدن وذلك من أجل تفادي أي دعاوى قضائية لاحقاً.

فهل هذه صدفة التوقيت؟ أو أن الحكومة الأمريكية ضغطت على إدارة الغذاء والدواء الأمريكية للمصادقة على اللقاح رغم أن الأبحاث والدراسات لم تكتمل بعد؟ وهل هي مصادقة صحية أم أنها قرار سياسي؟

أسباب اقتصادية:

• إن الناس تعيش منذ عقود في ظل النظام الرأسمالي الذي يقدس المنفعة والربح وجمع المال ولا يبالي بالوسيلة ولو كانت بإشعال الحروب والصراعات كما هو الحال في بلاد المسلمين ودول إفريقيا أو بالاحتكار من قبل الشركات والمصانع كما هو حاصل في أوروبا وأمريكا والصين، وأصبحت الشعوب تدرك مدى تأثير اللوبيات الرأسمالية وأصحاب الثروات على سياسات الدول، ومن تلك اللوبيات شركات الأدوية واللقاحات التي تدر أرباحا هائلة جعلت الحلفاء في الحرب العالمية الأولى يضعون من شروط الاستسلام على ألمانيا بيع حقوق تصنيع دواء الأسبيرين -الذي كان يعتبر ثورة طبية في ذلك الوقت- لفرنسا وبريطانيا وأمريكا كنوع من التعويض وجعلتهم في القرن الواحد والعشرين وفي أوج أزمة كورونا يتجاهلون مناشدات المنظمات الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية للتخلي عن حقوق الملكية وما يسمى براءة الاختراع المتعلقة باللقاحات لزيادة إنتاجها حول العالم -حتى الربع الأول من هذا العام تم إعطاء ما يقرب من 80 في المئة من اللقاحات حتى الآن لـ 10 دول فقط إذ أن أكثر من 210 دولة يبلغ عدد سكانها 2.5 مليار نسمة لم تحصل على جرعة واحدة- وكان ذلك الموقف السلبي من أصحاب الشركات بدعم وتأييد من الإتحاد الأوروبي الذي برر ذلك بالقول على لسان المتحدثة باسمه "إن مشاكل الحصول على اللقاحات لن تحل بالتخلي عن براءات الاختراع، بل إنها تتعلق بشكل أكبر بنقص القدرات الإنتاجية الكافية"، بينما علقت إليزابيث ماسوته من منظمة أطباء بلا حدود في لقاء على القناة الثانية الألمانية ZDF أنه "لا يجب التركيز على الربح مضيفة أن الأمر ليس بعدم توفر إمكانيات تصنيع اللقاحات خارج البلدان الغنية فهذه الإمكانات موجودة ورغم ذلك في الماضي حاول حتى مصنعون في كندا الحصول على تراخيص من الشركات المصنعة للقاحات لكنهم لم يحصلوا على أي منها".

وهذا الجشع الرأسمالي المعاش والمحسوس والمشاهد عند عموم الناس والمراقبين يثير الشكوك ويضرب الثقة، هل الهدف من التطعيم الإجباري حماية الناس؟ أو أنه جني الأرباح؟ وهل الاعتبار الأول هو للمال؟ أو أنه للصحة؟ وغيرها من الأسئلة طبيعية المنشأ.

وتشترك كل الأسباب السابقة الصحية والاقتصادية والسياسية في نقطة مركزية، وهي أنها أسباب أنتجها المبدأ الرأسمالي الجشع والقذر، وأن تعامل الناس والشعوب بشكل سلبي مع الإجراءات المتبعة من قبل الحكومات في مواجهة فايروس كورونا ومنها التطعيم الإجباري المباشر وغير المباشر وسواء أكان ذلك في أمريكا أو أوروبا أو في بلاد المسلمين أو أي منطقة من العالم سببه انعدام الثقة بين الشعوب والدول الرأسمالية وحكوماتها ومؤسساتها والتابعين لها وهذا لا يُعالج بإجبار الناس على التطعيم.

- التطعيم الإجباري لا يحل القضية ومن يتحمل المسؤولية عما يحدث في العالم من فوضى وتخبط هو النظام الرأسمالي القذر والدول الكبرى الاستعمارية وعلى رأسها أمريكا.

على فرض نجاح الدول في تطعيم معظم البشرية وعلى فرض أن المرض سينتهي بذلك -وهذا محل شك ضمن ما ينشر من تقارير وأخبار تتحدث عن تراجع فعالية اللقاح بسبب الطفرات والتحورات المتتابعة وليس أخرها دلتا وما- وفي ظل الإهمال المستمر في معظم دول العالم مع تفاوته من مكان لآخر من قبل الحكومات والأنظمة تجاه القطاع الصحي وخاصة توفير المستشفيات والكوادر والمعدات والأجهزة اللازمة، في ظل كل ذلك فإن أزمة الثقة لن تحل وسوف تزداد شيئاً فشيئاً وتبرز من جديد فيما هو قادم من إجراءات تخص فايروس كورونا أو في أي قضية أخرى سواء أكانت صحية أو غير ذلك، وذلك لأن الأزمة أزمة ثقة بالمبدأ الرأسمالي الذي يتحكم بالعالم ذلك المبدأ الذي بحجة حماية حقوق الإنسان سرق إفريقيا وأفقرها، وبحجة محاربة العنف سحق العراق واليمن وأفغانستان وسوريا وليبيا، وبحجة الصحة أوقف الدعم عن منظمة الصحة العالمية التي أوجدها لتحقيق سياساته الآنية الأنانية والتخفيف من كوارثه الصحية التي ينتجها خلال صراعاته على الثروات والنفوذ، وهو ذات المبدأ الذي بحجة المساعدة أغرق البلاد في الديون وجوع شعوبها، وبحجة الديمقراطية سلم البلاد للفاسدين واللصوص والعملاء، وبحجة الدفاع العسكري طور الأسلحة النووية والجرثومية والكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي تشكل خطراً على البشرية.

- الحل لهذه الأزمة التي تعيشها البشرية؟

لا حل للبشرية مما هي فيه من كوارث وشقاء وتعاسة وظلم إلا بإقامة دولة_الخلافة التي تطبق نظام الإسلام الذي وضعه من خلق الإنسان من عدم ووضع له ما يحفظه ويحقق له الطمأنينة والعيش المستقر والأمن في ظل دولة ترعى شؤون الناس دون الالتفات إلى مصالح وقيم الرأسمالية العفنة وتتعامل مع الكوارث والأوبئة دون النظر إلى ربح أو خسارة، بل تبذل الوسع وتجتهد وتتخذ من الإجراءات ما أمكنها لحماية الناس والحفاظ على حياتهم عملاً بأحكام شرعها الإسلام الذي بين لها كيفية التعامل مع الأمراض والأوبئة ووضح وفصل في موضوع التداوي واللقاحات وجعل توفيرها وتوفير كل ما تتطلبه الرعاية الصحية من مستشفيات وكوادر ومعدات واجبا من واجبات الدولة توفره بشكل مجاني للرعية دون شركات تأمين أو جمعيات خيرية أو إذلال للناس، وكان للأمة الإسلامية على مدار ثلاثة عشراً قرناً حكمت فيها العالم تاريخاً مشرقاً في توفير الرعاية الصحية للناس.

جريدة الراية: أ. أسعد منصور

قطع العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر! لـماذا؟

أعلن وزير خارجية الجزائر رمطان لعمامرة يوم 24/8/2021 قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، وقال: «ثبت تاريخيا أن المملكة المغربية لم تتوقف يوما عن الأعمال العدائية ضد الجزائر»، ساردا الأحداث منذ حرب 1963. وحمّل المغرب المسؤولية عن تعاقب الأزمات، واعتبر التصرف المغربي سببا في الخلافات بدلا من التكامل في المنطقة المغربية. واتهم المغرب بالتورط في الحرائق التي اجتاحت شمال البلاد وبدعمها لمنظمتين انفصاليتين اتهمتهما الجزائر بإشعال الحرائق.

ولنستعرض العلاقات بين الجزائر والمغرب لأدراك ما وراء قطعها أحيانا واستئنافها أحيانا أخرى:

- لقد تشرفت بلاد المغرب بالإسلام في القرن الأول للهجرة، ودخل أهلها الأخيار فيه طواعية وحملوا رايته وجاهدوا في سبيله، وأصبحت ولايات ضمن دولة الخلافة، وقام المستعمرون باحتلالها عندما أحسوا بضعف دولة الخلافة، فاحتل الفرنسيون الجزائر عام 1830م وقتلوا الملايين من أهلها في محاولة منهم لفرنستها وسلخها عن هويتها الإسلامية، ولكن لم ينالوا خيرا، وخرجوا منها مذلولين عام 1962م، وكان المجاهدون ينالون دعم أهل المغرب.

- ولكن للأسف، فبعد خروج المستعمر أقيمت فيها دول وطنية جمهورية وملكية ذات دساتير مستوردة منه. فالذين مُكنوا من ترؤس الثورة في جبهة التحرير الجزائرية لم تكن عقليتهم إسلامية وتلوثوا بالثقافة التي جلبها المستعمر، وارتبطوا بالدول الداعمة التي لا تقوم بالدعم إلا لفرض الإملاءات على المدعومين ومحاولة شراء الذمم وربط الأنظمة بها كما حصل ويحصل في كل بلد يريد أن يتحرر من ربقة الاستعمار. وبالنسبة للمغرب فرض الفرنسيون سيطرتهم عليه باسم معاهدة الحماية الفرنسية للمغرب عام 1912م حتى عام 1956م، وأقيم فيه نظام ملكي على الطراز الغربي مرتبط بالمستعمر.

- فبعد خروج المستعمر من الجزائر ارتبط رئيسها أحمد بن بيلا بأمريكا الداعمة له عن طريق عميلتها الدولة الإقليمة مصر عبد الناصر. ولكن بريطانيا وعن طريق عميلتها المغرب الحسن الثاني طبخت انقلابا وأتت بعميلها هواري بومدين عام 1965م، فأضحت العلاقات جيدة بين الجزائر والمغرب. وقد بدأت بريطانيا تروج لمشاريع استعمارية لتديم سيطرتها على البلاد والحيلولة دون تمكن أمريكا من النفاذ إليها والحلول محلها، ولتركيز استقلال الدول الوطنية التي أقامها المستعمر، منها مشروع الاتحاد المغاربي لدول شمال أفريقيا. فجمعت الأحزاب السياسية العميلة من المغرب والجزائر وتونس في طنجة عام 1958م فتبنوا المشروع، وأسست اللجنة الاستشارية للمشروع عام 1964م، وتوالت الاجتماعات المتعلقة بذلك حتى أعلن عن تأسيسه عام 1989م. ومن بنوده «صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء».

- حدثت اشتباكات بين البلدين عام 1963 أطلق عليها حرب الرمال ظاهرها نزاع حدودي، وكانت من أعمال الصراع الاستعماري لكون النظام الجزائري برئاسة بن بيلا يتبع أمريكا، والمغرب يتبع بريطانيا منذ تولي الحسن الثاني الحكم عام 1961.

- وبعدما ضمنت بريطانيا تبعية الجزائر بتولي بومدين الحكم

كما هو الحال في المغرب وقع البلدان معاهدة لترسيم الحدود وحسن جوار على مرحلتين عامي 1969و1972، فتوقف النزاع الحدودي بينهما، وأكدا الحفاظ على الدولة الوطنية المستقلة كما أرادها المستعمر.

- ولكن حدث عام 1976 أن قطع المغرب علاقاته مع الجزائر احتجاجا على اعترافها بجبهة البوليساريو التي كانت أمريكا وراء تأسيسها، مع أن النظام الجزائري كالنظام المغربي يتبع بريطانيا، إلا أن بريطانيا أرادت أن تحتضن الجزائر البوليساريو لتضعها تحت الرقابة وتحاصرها في مخيمات وفي رقعة صغيرة لتمنعها من إقامة دولة في الصحراء المغربية لحساب أمريكا.

- وقد أعلن عن إعادة العلاقات الدبلوماسية والتطبيع بين النظامين عام 1988، مع بقاء الجزائر محتضنا لجبهة البوليساريو! مما يدل على أن النظام المغربي على علم بما تفعله الجزائر وهو راض عنه ولم يتضرر منه.

- وعندما حصل تفجير عام 1994 في مدينة مراكش اتهم المغرب المخابرات الجزائرية بالوقوف وراءه! وفرض تأشيرة دخول على الجزائريين الراغبين في دخول المغرب، فردت الجزائر بإغلاق الحدود البرية المستمر حتى اليوم. وكل ذلك ليغطي على سياسة الجزائر تجاه البوليساريو وليضع عائقا أمام تحركاتها مع إغلاق الحدود البرية.

- قام الرئيس الجزائري بوتفليقة بالمشاركة في جنازة الحسن الثاني عام 1999 وجرت مساع لتطبيع العلاقات العلنية بين النظامين ولكن لم تتحقق، مما يؤكد الاستمرار في السياسة السابقة على عهد الملك الجديد محمد السادس الذي سار على نهج والده بالتبعية لبريطانيا ليلعب كل نظام دوره.

- ظهرت بوادر تحسن في العلاقات العلنية بين النظامين عام 2005 وجرى التحضير لزيارة رئيس وزراء الجزائر أويحيى للمغرب لتوقيع اتفاقيات بينهما، ولكن المغرب طلب إلغاء الزيارة واعتبرتها الجزائر إهانة.

- استدعت الخارجية الجزائرية سفير المغرب لديها احتجاجا على وصف القنصل المغربي في مدينة وهران الجزائرية في أيار 2020 بأن الجزائر بلد عدو واعتبرت القنصل شخصا غير مرغوب فيه. وكل ذلك تلاعب لإخفاء الأدوار التي يقوم بها كل نظام.

- وفي 15/7/2021 دعا السفير المغربي لدى الأمم المتحدة إلى استقلال شعب القبائل في الجزائر، فاستدعت الجزائر سفيرها لدى المغرب للتشاور. فتريد المغرب حسب خطة بريطانية احتواء الحركات الانفصالية من الأمازيغ وتحول دون وصولها لأهدافها.

- وفي 23/7/2021 احتجت الجزائر على المغرب لاستخدامها برنامج التجسس اليهودي بيغاسوس ضد مسؤوليها بينما نفت المغرب ذلك.

- وفي 31/7/2021 أعلن ملك المغرب استعداده للتصالح وإنهاء الخلافات، ورد عليه الرئيس الجزائري تبون يوم 8/8/2021 بالإيجاب ولكن طلب توضيح موقف المغرب من منطقة القبائل.

- قام وزير خارجية كيان يهود بزيارة المغرب واتهم الجزائر يوم 11/8/2021 بالتحريض ضده والتقارب مع إيران.

- وفي 18/8/2021 اتهم الرئيس الجزائري المغرب بقيامه بأعمال عدائية متواصلة وطلب إعادة النظر في العلاقات معه وتشديد الرقابة الحدودية. ويوم 24/8/2021 جاء تصريح وزير خارجية الجزائر بقطع العلاقات مع المغرب.

إن بريطانيا توزع الأدوار بين عملائها لتحقيق مصالحها الاستعمارية، فمثلا قطر والإمارات تابعتان لها، ولكنها تعطي لكل منهما دورا. فأحيانا تقتضي مصالحها تصالحهما فيسيرا معا في قضية، وأحيانا تقتضي تنافرهما واندساس كل منهما بجانب عميل أمريكي آخر. كذلك توزع الأدوار بين المغرب والجزائر، فظهر توافقهما لحساب بريطانيا في الشأن الليبي وتجاه المستجدات التي أحدثها الرئيس التونس سعيد لحساب فرنسا.

وهكذا فكافة الأنظمة القائمة في البلاد الإسلامية موزعة في التبعية بين أمريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا، التي تسند لها مهمات وتوزع أدوارها كما تقتضي مصالحها الاستعمارية، وتعمل على تركيز انفصالها ومنع وحدتها في دولة واحدة تطبق

جريدة الراية:

أحدث المواقف المخزية للحكام المأجورين تؤكّد تبعيتهم وتوجب خلعهم

أ. أحمد الخطواني

كل مواقف حكام المسلمين المأجورين عربا وعجما هي مُخزية ومُذلّة، ولا تفاضل بينها في مستوى الخزي والنذالة، ولا في مدى ضررها على الشعوب المقهورة التي ترزح تحت نير جبروتهم، وسنكتفي في هذه المقالة بعرض أحدث أربعة مواقف مخزية سجلها بعض هؤلاء الحكام الخونة.

الموقف الأوّل: إغلاق معبر رفح أمام المُسافرين والبضائع

لا يدّخر السيسي طاغية مصر جهداً في القيام بدوره الوظيفي الذي أسندته له أمريكا في الضغط على حماس والمقاومة في قطاع غزة، وفي حمل سكان القطاع على الاستسلام لكيان يهود، والخضوع لاحتلاله وشروطه، فهو لا يكتفي بالضغط السياسي والدبلوماسي وحسب، بل يقوم بإغلاق معبر رفح وهو المعبر الوحيد الذي يعتبر المتنفس لأكثر من مليوني إنسان، فيعلن عن إغلاقه من كلا الجهتين ولأجل غير مسمّى، فيوقف حركة المسافرين ويقطع شمل الأهالي، ويعطل مصالحهم، ويوقف عجلة حياتهم، ويوقف أيضا حركة البضائع، فيمنع عنهم الغذاء والدواء أملاً في كسر صمودهم أمام الاحتلال، فيقوم بما لا يقوم به الاحتلال عبر معابره التي عادةً ما يتم إبقاء بعضها مفتوحا جزئياً.

ثمّ عندما تخضع حركة حماس لمطالبه، وتوقف إطلاق البالونات الحارقة، تقوم السلطات المصرية بفتح المعبر لإشعار الحركة وأهل القطاع بأنّهم لا يعيشون تحت رحمة الاحتلال وحسب، بل يعيشون أيضاً تحت رحمة السيسي وزبانيته، فحكام مصر المأجورون هم في الواقع يشاركون الاحتلال عملياً في الضغط على سكان القطاع من خلال إغلاق معبر رفح، لابتزازهم وحملهم على الخضوع والاستسلام للاحتلال.

الموقف الثاني: قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب

قامت الحكومة الجزائرية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب بعد اتهام الجزائر للمغرب وعلى لسان وزير الخارجية رمطان لعمامرة بدعم المغرب لمجموعات إرهابية تقوم بأعمال عدائية ضدّ الجزائر، ومن هذه المجموعات جماعة ماك التي تسعى لاستقلال منطقة القبائل الأمازيغية عن الدولة الجزائرية، ومنها جماعة رشاد الإسلامية التي رفضت التوقيع على اتفاق الوئام والمصالحة الذي فرض على جميع الحركات السياسية بداية حكم الرئيس السابق المخلوع عبد العزيز بوتفليقة أواخر تسعينات القرن الماضي.

وجاءت هذه الاتهامات الجزائرية للمغرب بعد تصريح للمبعوث المغربي للأمم المتحدة عمر هلال عبّر فيه عن دعم بلاده لإعطاء منطقة القبائل الأمازيغية في الجزائر حق تقرير المصير.

لكنّ قطع العلاقات الدبلوماسية الأخير بين البلدين لا يؤثّر كثيراً على السكان في كلا البلدين، لأنّ الضرر الواقع عليهم موجود مُنذ سنة 1994 حيث أغلقت الحدود أمام حركة الناس منذ ذلك الحين، فمُنع الفلاحون المغاربة من زراعة حقولهم في الجانب الجزائري من الحدود التي رسمها الاستعمار، وشتّت بها شمل الأقارب، ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم بحجة أنّها موجودة في دولة أخرى.

وتمّ ترحيل مجموعات كبيرة من المغاربة عن الجزائر كما تمّ ترحيل مجموعات مُماثلة من الجزائريين عن المغرب في عمليات ترانسفير عنصرية مُتبادلة قامت بها الدولتان التي رسم الاستعمار حدودهما الوهمية.

وهذه ليست المرة الأولى التي تُقطع فيها العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الجارين، بل سبق أنْ قام حكام المغرب بقطع العلاقات مع الجزائر سنة 1976 بعد قيام الجزائر بالاعتراف بالبوليساريو التي سُمّيت بـ(الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية) ولم تُستأنف إلا في العام 1988.

فعلاقات الحكومتين مع بعضهما بعضاً هي علاقات شديدة العدوانية، يتضرّر بسببها سكان البلدين، بينما حكومة المغرب تقيم علاقات دبلوماسية وتطبيع دافئ مع كيان يهود، وأمّا الجزائر فيسعى حكامها لتسجيل مواقف ود ومجاملة مع حكام كيان يهود، حيث صافح بوتفليقة أيام حكمه وزير خارجية يهود في إشارة من حكومته إلى عدم وجود أي حالة عدائية تجاه دولة الاحتلال.

الموقف الثالث: السعودية تُدخل 120 ألف تعديل على مناهجها

بأوامر وتوجيهات أمريكية وأوروبية وأممية تقوم جميع الدول العربية بتعديل مناهجها بما يتناسب مع المفاهيم الغربية، وتتركز التوجيهات الغربية في ثلاثة محاور وهي: -1 عدم السماح بما يسمى بمعاداة السامية، ومحاربة ما يشيعه الغرب باسم (التطرّف الإسلامي)، وعدم التطرق لمجرد انتقاد دولة يهود -2 تمكين المرأة وإخراجها من حشمتها، وإبعادها عن الالتزام بأحكام دينها بقدر الإمكان -3 الإفراط في التسامح مع سائر الأديان ولو على حساب العقيدة الإسلامية.

ولقد نالت الكتب المدرسية السعودية الحظ الأكبر من تلك التعديلات الاستشراقية والتي بلغت 120 ألف تعديل، فلم تبق شيئاً من مفاهيم الشخصية الإسلامية إلا شوهته، ولا من التاريخ الإسلامي إلا حرفته، فهي لم تكتف بإزالة نصوص الجهاد وحرمة موالاة يهود والنصارى، بل بالغت في إطراء الحضارات الوثنية، فأقحمت مواضيع تدريسية عن ملاحم الهندوس والبوذيين التي تسمى كراماياتا والكارما وماها بهارتيا، وأدخلت مادة مكملة لمادة التربية الوطنية تمسخ فيها شخصية المسلم بحجة تنقيح المناهج من أفكار الإخوان المسلمين.

وفي منهج التاريخ تمّ إدخال مادة حاقدة ومحرفة عن التاريخ الإسلامي العثماني تحت عنوان: توثيق انتهاكات الدولة العثمانية لكشف الوجه الحقيقي لهذه الدولة العثمانية المغولية حسب تحريفهم.

الموقف الرابع: الضغط على طالبان لحملها للخضوع لمطالب أمريكا

تقوم الدبلوماسية العربية المأجورة للغرب لا سيما في الدول الخليجية بشكل خاص، ومنها السعودية وقطر والبحرين والإمارات وفْقَ مصالح الغرب، فتقوم أبواق إعلامها الرخيص بترديد النغمات نفسها التي تطلقها الدول الغربية، من مثل مطالبة حركة طالبان بإقامة حكومة موسعة يتم إشراك عملاء الغرب فيها، ومن مثل المطالبة بإشراك المرأة في العمل السياسي والعمل العام مقابل قيام الدول الخليجية بتقديم الدعم السياسي والمالي للحركة.

لكنّ هذا الإعلام الببغائي لم يتحدث عن أنّ الغرب لا يقيم وزناً إلا لمصالحه، فألمانيا على سبيل المثال وقبل أنْ تنقل طائراتها موظفيها وجواسيسها من الأفغان، قامت بنقل 20 ألف لتر من الخمرة، ثمّ قامت بنقل الكلاب التي تستخدم في بيوت الجنود والموظفين الألمان العاملين في أفغانستان، ثمّ بعد ذلك قامت بنقل الأفغان، فقدمت الخمرة والكلاب على البشر.

هذه هي بعض من المواقف المخزية للحكام المأجورين التي تؤكد تبعيتهم للغرب الكافر المستعمر، وتوجب على الأمّة خلعهم من عروشهم، وتنصيب الخليفة الذي تقاتل من ورائه وتتقي به.

تقارب إيراني سعودي معلن لخدمة مصالح أمريكا في اليمن

د. عبد الله بايذيب

لا زال الصراع الدولي على اليمن يراوح مكانه، وسيظل كذلك لأن أمر إنهاء الصراع ليس بيد الأطراف المحلية في البلاد، بل إن كل الأطراف اليمنية تعلن صراحةً أنها تنتظر قرار وقف الحرب أو استمرارها من خارج البلاد. فعبد الملك الحوثي يستجدي الحل من الأمم المتحدة ويطالبها بالمساعدات، ويطالب أمريكا وقف عدوانها على اليمن قائلاً إن السعودية والإمارات مجرد أدوات للعدو الأمريكي، على حد تعبيره. وعبد ربه هادي رئيس ما تسمى الشرعية في اليمن ومسئولو حكومته يطالبون بالمساعدات الخارجية لإنقاذ اليمن، وليس آخرها الجولة التي يقوم بها وزير الخارجية في أوروبا التي يطالب فيها بتقديم منح مالية، متجاهلين أن اليمن يمتلك أكبر ثروة باطنية في المنطقة، ويمتلك موقعاً يجعل لموانئه ومطاراته السيطرة على خطوط التجارة الدولية، ويمتلك بحاراً تجعله صاحب القرار في المناورات الاستراتيجية في ممر التجارة العالمية بين القارات القديمة الثلاث، ناهيك عن الثروة المائية الهائلة، إلا أن سفلة القوم من حكام شرعية عبد ربه هادي يتسولون باسم الشعب اليمني بينما يعيش أولئك المسؤولون في الخارج متنعمين بما ينهبونه من أموال البلاد.

بينما يتاجر عيدروس الزبيدي بالقضية الجنوبية خدمةً لأسياده الذين التقطوه من قارعة الطريق ليصبح عبداً لدراهمهم هو وشلّته، الذين يقيمون خارج البلاد. بينما يتلظى بنار العوز والفاقة أهل اليمن، في بلدٍ حطم ما يسمى تحالف السعودية والإمارات كل شيءٍ فيها، إلا الحوثي، الذي يزعمون أنهم جاءوا لتحرير البلاد من قبضته، فلم تعد في اليمن طرقات ولا جسور صالحة للسير، ولم تعد هناك كهرباء عامة، وتم تحطيم المطارات والمؤانئ أو تحويلها إلى ثكنات عسكرية لكلاب أمريكا من البشر والحيوانات، وتم هدم المدارس والمستشفيات وصارت تعمل برئةٍ واحدة، وبعضها صار طلابها يفترشون الشوارع في الحارات، ولم يعد الطلبة يحصلون على الكتاب المدرسي، وأصبح جل الموظفين بلا مرتبات أو بنصفها، وانقطع تمويل المياه إلى المنازل، وصار الناس يقفون طوابير طويلة في السوق السوداء للحصول على أسطوانة الغاز المنزلي، وفاضت الشوارع بمياه المجاري والقمامات، وصارت شوارع المدن الرئيسية تعج بالمخلفات، وانتشرت الفوضى وأصبحت أخبار القتل يوميةً في وضح النهار، دون معرفة الجناة، وأغلقت المحاكم وتعطلت حياة الناس، وانهارت العملة المحلية وتفشى الغلاء وصار العيش فوق التراب أو تحته سيان لكثير من الناس، ولم تعد مهنة التسول نادرة في المدن، بل امتلأت الشوارع والجولات والمحال التجارية بالمتسولين، وارتفع معدل الجريمة وأصبح كثير من الشباب يتعاطون المخدرات هروباً من واقعهم.

هذا غيض من فيض ما آل إليه اليمن (السعيد) وذلك بيد قادته عبد الملك الحوثي وعبد ربه منصور وعيدروس الزبيدي ومن لف لفيفهم، وبيد السعودية والإمارات اللتين أبدعتا في تحطيم كل شيءٍ في البلاد. أقول كل شيءٍ بما فيه الإنسان اليمني ذاته، بدعوى محاربة الحوثي الذي أصبح أقوى كثيراً مما كان، وها هو يحاصر آخر معقل شمالي بيد عبد ربه هادي، وهو مدينة مأرب التي يستبسل حزب الإصلاح (الإخوان المسلمين) في الدفاع عنها، حرصاً على مصالح بريطانيا المتبقية في البلاد.

ولهذا ومع تأخر حسم معركة مأرب لصالح الحوثيين، لجأت أمريكا للتقارب الإيراني السعودي، لفرض تسوية ما، تحافظ من خلالها على الحوثيين في حكم البلاد. فقد صرح مساعد وزير الخارجية الإيراني علي رضا عنايتي السبت 4 أيلول/سبتمبر الجاري 2021م في مقابلة نشرتها صحيفة «اعتماد»، أن إطلاق المحادثات مع السعودية كان قراراً مبدئياً من القيادة الإيرانية. (مأرب برس)، ونوّه المسئول الإيراني بقرب عقد الجولة الرابعة من المباحثات بين السعودية وإيران في بغداد. وهذا التقارب الإيراني السعودي يأتي لإحكام الكماشة الأمريكية على اليمن، وتقليص النفوذ البريطاني المتمثل في عبد ربه هادي والأحزاب المحيطة به من جهة، وفي عيدروس الزبيدي المقيم في أبو ظبي ليكون الخطة (ب) للانقضاض على الجنوب اليمني في حال سقوط مأرب بيد الحوثيين.

يا أهلنا في اليمن: لقد ثبت لكم يوماً بعد يوم أنه لا خير في تلك القيادات العميلة للغرب، وليس أمامكم إلا الالتفاف حول العاملين المخلصين لإقامة الخلافة في اليمن لتشمل فيما بعد الأمة الإسلامية رافعةً راية الإسلام لتحرير الناس من بؤس الرأسمالية، فقد بشّر نبي الأمة عليه أفضل الصلاة والسلام بعودة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وقد لاحت في الأمة الإسلامية تباشير قربها.

تغيير مملكة آل سعود للمناهج الدراسية خطوة نحو إعلان التطبيع مع كيان يهود

أ. حامد عبد العزيز

برغم أن النظام السعودي لم يكن من ضمن طابور المهرولين نحو إعلان التطبيع مع كيان يهود، والذي بدأ بالإمارات وانتهى بالمغرب مرورا بالبحرين والسودان، ولكن يبدو أنه يمهد لذلك بشكل مدروس وممنهج، ولا يريد أن يقوم به هكذا مرة واحدة بدون تهيئة الظروف والأوضاع التي تجعل تلك الخطوة تمر بسلام، خصوصا في ظل الخطوات المتسارعة التي يقوم بها ولي العهد السعودي نحو علمنة البلاد بشكل فج. فمن الواضح أن التغيير الذي جرى في المناهج الدراسية هو جزء من تغييرات وتوجهات أعم في المملكة تسمح بوجود مدخل لقبول علاقات دائمة مع كيان يهود والقبول بوجوده في المنطقة ككيان طبيعي.

وكانت الديلي تليغراف قد نشرت في 17 كانون الأول/ديسمبر 2020م، تقريرا لمراسل شؤون الشرق الأوسط دافيد روز بعنوان «طفرة في التوجهات السعودية مع حذف معاداة السامية والتشدد الإسلامي من المناهج التعليمية». ويقول روز إن بحثا جديدا حول المناهج الدراسية في السعودية أكد إلغاء أجزاء كبيرة منها وتغيير أجزاء أخرى للتخلص من «أفكار معادية للسامية وأخرى مؤيدة للمتشددين الإسلاميين وهو ما يرى البحث أنه تحول تاريخي ملحوظ في توجهات المملكة». ويشير روز إلى أن البحث كشف أن الكتب المدرسية التي توزعها الرياض على أكثر من 30 ألف مدرسة في المملكة والخارج خلت من نصوص كانت موجودة في السابق تتضمن الترويج «لنظرية المؤامرة بأن اليهود يسيطرون على العالم ونصوص أخرى حذفت كانت تتضمن دعوات لقتل المثليين جنسيا والمرتدين حسب الشرع». كما خلت المناهج من نصوص الحض على وجوب «استعداد المسلمين للجهاد وأهمية الشهادة»، وتم استبعاد نصوص تتحدث عن معركة ملحمية في نهاية الزمان والتي «يقتل فيها المسلمون اليهود بعدما تتحدث الحجارة والأشجار»، وهي التطورات التي تأتي وسط تقارير بوساطة أمريكية لحث المملكة على تطبيع علاقاتها مع كيان يهود.

كما تم تغيير فحوى دروس تاريخية تتعلق «بالخلافة العثمانية» والتي صارت تسمى الآن في المناهج الدراسية السعودية «الدولة الغازية». وعددت وزارة التعليم السعودي ما وصفته بالجرائم العثمانية كما يلي: «القتال ضد الدولة السعودية الأولى والثانية، دعم بعض القادة المحليين ضد الملك عبد العزيز، تدمير الدرعية والبلدات المحيطة، وكذلك أجزاء كثيرة من زهران وعسير، إلى جانب تعذيب الإمام عبد الله بن سعود، آخر إمام للدولة السعودية الأولى، واغتياله بعد نقله إلى إسطنبول».

المناهج السعودية الجديدة سلّطت الضوء على معركة تربة التي قالت إنها شهدت تكبّد العثمانيين خسائر كبيرة، ومقتل مئات من الجنود وفرار البقية تاركين خلفهم أسلحتهم ومدافعهم، بعد أن انهزموا أمام «قوات الأبطال السعوديين»؛ وهو ما يخالف عديداً من المصادر التاريخية عن نشأة المملكة. إذ الثابت تاريخيا أن العثمانيين قد انسحبوا من الإمارات والمدن العربية بحلول العام 1918م أي قبل تاريخ معركة تربة بعام بسبب مواجهتها الطاحنة مع قوات الحلفاء بزعامة بريطانيا والمواجهات مع المتمردين من

القبائل العربية، فالمعركة كانت بين إخوان من طاع الله بقيادة سلطان بن بجاد وحاكم الخرمة الشريف خالد بن منصور بن لؤي والشيخ سلطان بن مشعان أبا العلا ضد قوات الشريف الحسين بن علي حاكم مكة والمدينة المنورة بقيادة ابنه عبد الله الأول بن الحسين والقائد عبد الله العسيس في وادي تربة البقوم، وانتهت المعركة بانتصار الإخوان.

وبهذا يتبين أن العثمانيين لم يكونوا بالأساس طرفاً من أطراف المعركة، إذ انسحبت قوّاتهم من كافة أراضي شبه الجزيرة العربية قبل نهاية العام 1918، باستثناء المدينة المنورة التي أصرّ فخر الدين باشا على البقاء فيها حتى انهيار الدولة تماماً.

وبحسب تقرير أعدته مجموعة من الخبراء السياسيين الأمريكيين تم تقديمه إلى جهاز الأمن القومي الأمريكي وعنوانه «الجوانب النفسية للإرهاب الإسلامي»، اعتبر أنه أصبح من الواجب إيجاد صيغة ملزمة للتعاون بين الدول العربية وأمريكا فيما يخص تغيير مناهج التعليم والسياسة والإعلام والقبول بأدوار مشتركة بين الطرفين، واعتبرت الدراسة أن الصورة السلبية عن أمريكا وكيان يهود هي التي تشكل البذرة الأولى للأفعال الإرهابية ومن ثم فتغيير مناهج التعليم التي تحض على كراهية اليهود والعالم الغربي خاصة، مما يدعو إلى القيام بأعمال إرهابية مثل مفهوم الجهاد الذي يحرض المسلمين على قتل أنفسهم في مقابل تدمير وإرهاب كل ما هو غير مسلم، على حد زعم التقرير.

إذاً فإقدام حكام آل سعود على حذف النصوص التي تعادي يهود وتجرم احتلال فلسطين، والنصوص الخاصة بكراهية وحرمة الشذوذ الجنسي، هو اعتراف صريح منهم بالتخلي عن أحكام الإسلام طالما هذا يحفظ عروشهم ويرضي عنهم أسيادهم. وهذا التلاعب بالمناهج الدراسية منسجم مع رؤية ابن سلمان للمملكة، فهو قد أكد في وقت سابق من عام 2017، أنه سيشنّ هجوما على ما سماها «الأفكار المتطرفة»، معلنا أن بلاده «سوف تدمر» هذه الأفكار وستعود للحياة الطبيعية.

وجاءت تصريحات ابن سلمان خلال ندوة حوارية على هامش الإعلان عما يعرف بـ»مشروع نيوم»، وأضاف في حديثه: «سنراهن على الإسلام المعتدل المنفتح على الثقافات، ولن نضيع 30 عاما أخرى في التعامل مع الأفكار المتطرفة... سنعود إلى ما كنا عليه من الإسلام الوسطي المعتدل والمنفتح».

ومن هنا نلحظ تركيز مشايخ النظام السعودي على الفروع المتعلقة بالعبادات بحيث يظل الدين علاقة بين المرء وربه دون أن يتجاوز ذلك إلى أي فعل يتصل بنهضة الأمة أو هويتها أو الدفاع عنها، ولا ننسى خطبة السديس في الحرم التي تزامنت مع تطبيع الإمارات مع كيان يهود، والتي دعا فيها إلى حسن الحوار والمعاملة مع يهود، لاستمالة قلوبهم للدين، كما لم تعقّب السعودية على إعلان التطبيع الإماراتي بما يعتبر مباركة، بل إن النظام السعودي فتح مجاله الجوي لعبور طائرات يهود إلى الإمارات، ولم ينبس أي أحد من علماء السوء ببنت شفة، ومن يخرج على هذا النهج الجديد فمصيره التغييب في غياهب السجون لسنوات لا يعلم مداها إلا الله.

إن النظام السعودي العميل للغرب بعد أن أهدر ثروات الأمة على أعتاب الغرب، ووقف في خندق المستعمرين الذين يشنون حرباً صليبية على الأمة الإسلامية، فمكّنهم من خيرات بلاد الحجاز وثرواتها وإقامة القواعد العسكرية فيها لقصف حواضر المسلمين ومدنهم، وشن حرباً على أهل اليمن تنفيذاً لخطط المستعمرين في بلادنا وإمعانا في تقسيم الأمة وإذلالها، وبعد خوضه حربا استخباراتية ومؤامراتية ضد ثورات الأمة في الشام وغيرها في بلاد المسلمين ودعمه للسيسي وأشباهه من الطغاة في كل مكان، ها هو يوغل في حربه على الأمة، يشن حربا على ثقافتها ومعتقداتها ونصوصها الشرعية في محاولة منه لنزع كل عناصر القوة منها.

لقد آن للأمة الإسلامية وأهل القوة والمنعة فيها أن يخلعوا هذه الأنظمة التي تحارب دين الله ونصوص الشريعة والقرآن خدمة للمستعمرين وكيان يهود، آن لكل المخلصين أن يهدموا تلك العروش المهترئة ويقيموا الخلافة الراشدة على منهاج النبوة لتصون الدين ونصوصه وتحرر فلسطين وتحمل الإسلام رسالة نور ورحمة للناس أجمعين.

فرار الأسرى شكل صفعة قوية جعلت كيان يهود الهزيل يستنفر على أعلى مستوياته

أجرى رئيس الوزراء «الإسرائيلي» نفتالي بينيت مشاورات أمنية إضافية على أعلى مستوى عبر الهاتف بشأن فرار الأسرى الفلسطينيين من سجن جلبوع فجر اليوم

وذكر موقع «والا» العبري أن المشاورات شارك فيها وزير الجيش «الإسرائيلي» بني غانتس ووزير الأمن الداخلي عمار باراليف ورئيس جهاز الشاباك نداف أرغمان ومفوض مصلحة السجون كاتي بيري ومفوض الشرطة كوبي شبتاي.

إن حجم الاضطراب والاستنفار من قبل كيان يهود الذي يحتل البلاد ويسيطر على الحدود والأجواء ويمتلك كل الوسائل والأدوات أمام ثلة مؤمنة من الأسرى السابقين الذين كسروا عنجهيته وكبرياءه وشدة إجراءاته الأمنية، يظهر كم أن هذا الكيان ضعيف وهزيل وأنه نمر من ورق سرعان ما تظهر حقيقته عند أول حدث أو اختبار وأنه أضعف من إرادة أسير من أمة الإسلام التي لا تعرف الاستسلام.

إن ما حدث يجب أن يكون دافعا لأمة الإسلام لتتحرك وتنهي أمر هذا الكيان الهزيل وأن تنتصر لبقية الأسرى وتخرجهم من سجون الاحتلال لتنهي معاناتهم التي تزداد يوما بعد يوم ولتحمي الثلة المؤمنة التي هزت هيبة كيان يهود وإجراءاته الأمنية قبل أن تصل لهم أيدي كيان يهود المجرمة أو أيدي السلطة التي تنسق معه وتحمي أمنه.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في فلسطين

بيان صحفي

قضية الأسرى في سجون الاحتلال جرح نازف

أطلق كيان يهود سراح الأسيرة أنهار الديك، الحامل في شهرها الأخير، والتي كانت حياتها معرضة للخطر، بكفالة مالية قدرها 40000 شيكل أي حوالي 12500 دولار أمريكي، وإقامة جبرية في بيت عائلتها. وكانت الديك قد اعتقلت في آذار/مارس الماضي بزعم محاولتها تنفيذ عملية طعن.

كانت الأسيرة الديك قد أثارت حالة واسعة من التعاطف معها، بعد أن بعثت برسالة من داخل السجن في 25 آب/أغسطس الماضي، ناشدت فيها العالم للتدخل العاجل من أجل الإفراج عنها لتتمكن من وضع مولودها خارج أسوار سجون يهود، وقد أطلقت حملة دولية للضغط من أجل الإفراج عنها.

وقد اتهمت الديك كيان يهود، بمحاولة قتلها هي وجنينها عقب اعتقالها، حيث تم ضربها بشكل عنيف على رأسها وظهرها وبطنها، ووضعها لمدة 30 يوماً في زنزانة تفتقر لأدنى مقومات الحياة غير مكترثين بكونها حاملا، عدا عن المعاناة والقلق النفسي حيث أخبروها أنها ستضع جنينها في السجن وهي مقيدة.

وتحدثت عن معاناة الأسيرات في سجن الدامون ومنهن المريضة والأم والزوجة. ومن الجدير بالذكر أن هناك 41 أسيرة و225 طفلاً يقبعون في سجون يهود.

يحصل هذا كله وسلطة دايتون غارقة في خنوعها ليهود وتنسيقها الأمني (المقدس) معهم، وملاحقة الشرفاء من أهل فلسطين، غير عابئة بقضايا الأسرى أو غيرهم. وكذلك لم نسمع نعيق الجمعيات والحركات النسوية مطالبة بحقوق الأسيرة أنهار والعنف الذي مارسه الاحتلال ضدها وهي حامل، وكأنها لا تعترف إلا بما يُسمى بـ(العنف الأسري) واعتبار قوامة الأب أو الزوج همجية وتعدّياً على حرية المرأة، فلم نسمع لها هتافاً ولم نر لها مسيرة أو وقفة لمطالبة الاحتلال بالإفراج عنها أو عن غيرها من الأسيرات رغم سوء أوضاعهن.

وبعد ذلك تتبجح تلك الجمعيات النسوية كاذبة أنه كان لها دور في إطلاق سراح الديك!

فيا أهل الأرض المباركة:

ألا تكفي كل هذه الأدلة على انسلاخ سلطة العار عن قضية فلسطين وأهل فلسطين؟! وإن الحركات النسوية ما هي إلا ذراع للأجندات الغربية لتدمير الأسرة والمجتمع وتقويض أسسها التي وضعها الإسلام العظيم، وهي تعمل جاهدة لتشويهها وتغييرها وإبعاد النساء والشباب عنها ليكونوا لقمة سائغة طرية لهم ولمخططاتهم الشريرة، قال تعالى: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾.

القسم النسائي

في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

لن يطول بإذن الله هوانُ أمّةٍ أمثالُ هؤلاءِ أبناؤُها

زينة الصّامت

الخبر:

نقلت قناة الجزيرة عن وسائل إعلام محليّة أنّ الطّالبة في كليّة الهندسة المعماريّة لينا حوراني تنسحب من مشروع دوليّ بسبب وجود مجموعة من كيان يهود من ضمن المجموعات المتنافسة فيه وتقول: منافستي مع من أصارعه على الوجود في الأصل إثبات لوجوده وهذا مرفوض.

التّعليق:

موقف هذه الطّالبة المشرّف من كيان يهود ليس هو الأوّل ولن يكون الأخير، فأمّة الإسلام لم ولن تعدم أبناءها المخلصين الذين يبيعون الدّنيا ومغرياتها لينصروا دينهم ويُعلوا كلمة الحقّ. ليست هذه الطّالبة هي الأولى ولن تكون الأخيرة في تعاملها مع مثل هذه المواقف، فأبناء أمّة الإسلام الغيورون يعتبرون فلسطين أرضا محتلّة مغتصبة ولا بدّ من استرجاعها، وكيان يهود نكرة لا يمكن أن يُعترَف به. قرّرت هذه الطّالبة الانسحاب من مشروع دوليّ بسبب وجود مجموعة فيه تمثّل هذا الكيان الغاصب رغم ما في هذا الانسحاب من تبعاتٍ لا تقف عند خسارة فرصة ذهبيّة في تحقيق نجاح باهر وشهرة بل قد تتعدّى ذلك إلى ما يمكن أن يلحق هذه الطّالبة وغيرها ممّن سار على هذا الدّرب من مضايقات سواء من دولتها أو من الحاقدين والمتعصّبين المناصرين لكيان يهود.

منذ أشهر قليلة وبسبب رفض لاعب الجودو فتحي نورين مواجهة لاعب من كيان يهود سحبت اللّجنة الأولمبيّة الجزائريّة اعتماد اللّاعب ومدرّبه عمار بن خليف في أولمبياد طوكيو 2020، ليتمّ ترحيلهما إلى بلادهما بعد إيقافهما مؤقّتا من قبل الاتّحاد الدّوليّ للّعبة. وقد أعلن هذا اللّاعب أنّ "القضيّة الفلسطينيّة أكبر من هذه الأمور وهذا قرار لا رجعة فيه". يتنازل هؤلاء المخلصون عن مغريات الدّنيا فلا يركنون لمن يعتبرونهم أعداء فلا يعترفون بهم ويصرّون على أنّ العلاقة معهم هي صراع على الوجود ولا يمكن التّعامل معهم لأنّ في ذلك اعترافاً بوجودهم وهو أمر مرفوض.

تكرّر انسحاب الرّياضيّين من أمام منافسين ينتمون إلى هذا الكيان الغاصب خلال مسابقات دوليّة:

ففي عام 1991، رفض لاعب الجودو الجزائريّ مزيان دحماني، المشاركة في بطولة العالم للجودو، وتكرّر الأمر من اللّاعب نفسه في دورة الألعاب الأولمبيّة المقامة في إسبانيا عام 1992. وفي عام 2003، رفض مصارع الجودو الجزائريّ عمر رباحي، نزال لاعب من كيان يهود في بطولة العالم. وفي 2009 رفض لاعب كرة القدم المغربيّ مروان الشّماخ، مرافقة فريقه بوردو الفرنسيّ إلى كيان يهود والسّبب في ذلك كونه "مسلم وعنده مشاعر ولا يقبل ما يفعله هؤلاء في فلسطين". وفي 2011، انسحبت المصارعة الجزائريّة مريم بن موسى، من بطولة العالم كما رفضت المبارزة التّونسية عزّة بسباس لعب المباراة النّهائية مع نظيرتها ممثّلة كيان يهود. وفي عام 2012 أعلن منتخب مصر رفضه اللّعب ضدّ كيان يهود في بطولة العالم للهوكي. وفي بطولة رومانيا المفتوحة للمعاقين انسحب الكويتيّ عوض الحربيّ بطل تنس الطّاولة للمعاقين، من نصف النّهائي وتكرّر الأمر في عام 2013، حين انحسب لاعب التايكواندو عبد الله الفرهود من بطولة السّويد الدّوليّة، كما انسحبت الملاكمة التّونسيّة ميساء العبّاسي في البطولة الدّوليّة للملاكمة بروسيا عام 2019. انسحابات متكرّرة أزعجت كيان يهود فعبّرت عنه صحيفة يديعوت أحرونوت العبريّة بالقول: "العرب يجعلون منّا أضحوكة بانسحابهم أمام لاعبينا، توجد كلّ أنواع اتّفاقات السّلام والحبر الذي يكاد ينتهي بالطّابعة من كثرة النّسخ، أمّا على الأرض فيثبت الرّياضيّون العرب أنّ (إسرائيل) بنظرهم ليست موجودة".

مواقف مشرّفة من أبناء أمّة الإسلام تقابلها مواقف مخزية من الأنظمة والحكومات التي لا ترى مانعا من التّطبيع مع هذا الكيان الغاصب وتستميت في إرضائه وفرض الاعتراف به، ولكنّ الرّدود تأتي محبطة هذه المحاولات الفاشلة لتؤكّد أنّه صراع وجود.

أطفال أفغانستان يدفعون ثمناً باهظاً للاحتلال الأمريكي لبلادهم

براءة مناصرة

الخبر:

قالت منظمة أنقذوا الأطفال إنّ ما يقرب من 33 ألف طفل قتلوا وشوهوا في أفغانستان على مدى الـ20 عاما الماضية، بمعدل طفل واحد يتعرض لهذه الممارسات كل 5 ساعات. وأشارت المنظمة إلى أنّ العدد لا يشمل الأطفال الذين ماتوا بسبب الجوع والفقر والمرض خلال تلك السنوات. (الجزيرة مباشر)

التعليق:

35 ألف طفل أفغاني دفعوا ثمناً باهظاً لحرب استعمارية خاضتها أمريكا على مدار عشرين عاماً بحجة محاربة الإرهاب وهي أم الإرهاب ورأسه في العالم، وما ورد في هذه الإحصائية هو غيض من فيض جرائم أمريكا بحق المدنيين والعزل ولا سيما الأطفال والنساء، فحتى وهي تخرج من أفغانستان تجر أذيال الهزيمة لم تتورع عن استهداف المدنيين العزّل حيث نفّذت غارة بتاريخ 2021/8/29 راح ضحيتها 9 أفراد من عائلة واحدة بينهم 6 أطفال.

هذا عدا عن الفقر والجوع وسوء التغذية والأمراض التي عانى ويعاني منها ملايين الأطفال في أفغانستان نتيجة حرب أمريكا الغاشمة والحكومات العميلة الفاسدة التي نصبتها على أهل أفغانستان، فبحسب تقديرات اليونيسف، يحتاج حوالي 10 ملايين طفل في جميع أنحاء أفغانستان إلى المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يعاني ما يقدر بمليون طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم على مدار هذا العام ويمكن أن يموتوا دون علاج. وبحسب اليونيسيف سيظل الملايين بحاجة إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك حملات التطعيم ضد شلل الأطفال والحصبة، والتغذية والحماية والمأوى والمياه والصرف الصحي.

ثمّ يأتي بعد هذا كلّه من يطالب المجتمع الدولي بالتحرك لإنقاذ أطفال أفغانستان! وهم بدعوتهم هذه كأنهم يطلبون من الذئب حماية الغنم، أليست الدول الفاعلة في "المجتمع الدولي" وعلى رأسها أمريكا هي من تسببت في هذا الحال المأساوي لأطفال أفغانستان؟! ثمّ أين رأينا هذا المجتمع الدولي المنافق يتحرك لحماية المظلومين ولا سيما إن كانوا مسلمين؟! فهو دائماً في صف الظالمين المجرمين ودعمه لبشار الأسد شاهد على ذلك.

إنّ قضايا المسلمين ومشاكلهم لا تُحل إلا بوحدتهم على أساس العقيدة الإسلامية ونبذهم للفرقة والتقسيمات العنصرية، وتغليبهم الدين على المصالح والأهواء، وقطعهم أي صلة أو ارتباط بأعداء الإسلام والمسلمين من المجتمع الدولي ومؤسساته، يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً﴾.

رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير يحذر

الإسلام يشكل التهديد الرئيسي للغرب

د. عبد الله باذيب - اليمن

الخبر:

اعتبر رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، توني بلير "الأيديولوجيا الإسلامية هي التهديد الرئيسي للدول الغربية والمجتمع الدولي ككل"، على حد زعمه. (آرتي عربي)

التعليق:

لقد أوضح رئيس الوزراء البريطاني حقيقة نظرة الغرب تجاه الإسلام ذاته، وهو أن الفكر الإسلامي يشكل خطراً على الدول الغربية. جاء ذلك في حديثه يوم الاثنين 6 أيلول/سبتمبر 2021م في معهد المملكة المتحدة لأبحاث الأمن والدفاع، ودعا العالم إلى "تطوير نهج موحد لمحاربة الأيديولوجية الأصولية".

ليست هذه المرة الأولى التي يحذر فيها قادة الغرب من الإسلام في ذاته كتهديد حقيقي للدول الغربية والمجتمع الدولي. وهذا يعكس طبيعة الصراع الحضاري بين الغرب والإسلام. ذلك أن الإسلام هو المبدأ الوحيد الذي يمتلك بديلاً حضارياً للمشروع الحضاري الغربي، فالاشتراكية ومنها الشيوعية قد دفنتها شعوبها التي اعتنقتها، وبقية الأديان لا تقدم اليوم مشروعاً حضارياً للإنسان ومعالجة مشاكله في الحياة، فالإسلام هو الوحيد الذي يمتلك هذا المشروع الحضاري الذي يصرع الحضارة الرأسمالية ويكشف فسادها، ولولا أن الإسلام اليوم بلا دولة تطبقه وتحمله للعالم، لكانت هزيمة المشروع الغربي سريعةً وجذريةً، لأن العالم كله اليوم يعاني من بؤس هذه الحضارة الغربية وشقائها.

لقد أدرك بلير التفاعلات الجارية في الأمة الإسلامية وليس آخرها هزيمة الغرب وأمريكا في أفغانستان وخروجهم الذليل من مقبرة الغزاة، ما يدل على حيوية هذه الأمة وتلمسها طريق إقامة مشروعها الحضاري عن طريق إعادة الخلافة على منهاج النبوة.

ولهذا قام المسئول البريطاني بتحذير الغرب من الفكر الإسلامي ذاته، ومن هزيمةٍ باتت تلوح لهم، تطرد المستعمر من ديار المسلمين، بل وتكنس معه أفكاره التي يحاول زرعها في أوساط الشباب المسلم.

إن عقيدة الإسلام عقيدة متينة تدفع صاحبها للاستبشار بوعد الله سبحانه وهو يقول في محكم التنزيل ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ وبشرى نبيه محمد ﷺ القائل: «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ» وها هي بشائرها تلوح بالأفق القريب.

من مأمنه يؤتى الحذر

المهندس إسماعيل الوحواح

الخبر:

وزيرا الدفاع والخارجية الأمريكيان يشيدان بدور قطر في الملف الأفغاني ويشكران أميرها على جهوده. (الجزيرة ووكالات)

التعليق:

يدرك المتابع أن قطر دويلة وظيفية مثلها مثل باقي الدول في المنطقة.

ويدرك المتابع أنه ليس لقطر استراتيجيات وأهداف خاصة دولية أو إقليمية.

ويدرك المتابع أن دور قطر الوظيفي كان مجرد توفير فندق سبع نجوم وعلى نفقتها الخاصة طوال السنوات السابقة لكل الأطراف الفاعلة في الملف الأفغاني.

ويدرك المتابع أن جُلّ ما تتمناه قطر هو خدمةُ أسيادها والحصول على القبول ورسائل الشكر...

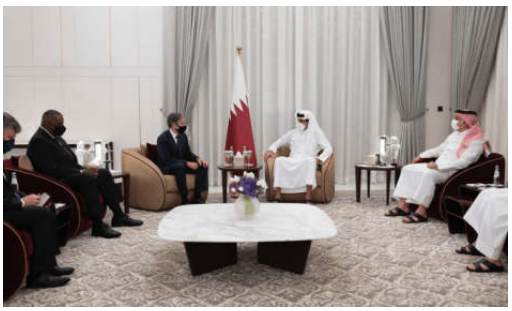

لقد تعامل العالم وبالذات الدول الكبرى مع حركة طالبان على أنها حركة «متوحشة» وغير «متمدنة» من جهةٍ، وأنها حركة «ناشز» من جهةٍ أخرى.

ولذلك كانت مهمة قطر في علاقتها مع حركة طالبان طوال السنوات الماضية هي ترويضها بما يليق لإدخالها في ما يسمى المجتمع الدولي من جهة، وإدخالها في بيت الطاعة من جهة أخرى.

الدول الاستعمارية الكبرى العدوة، وعبر الدول المجاورة لأفغانستان والدول التي تظهر القرب من طالبان، تخوض حرباً سياسية لا تقل ضراوة عن الحرب العسكرية لمنع أفغانستان من أن تكون دار إسلام يُعزُّ فيها الإسلام بتطبيق أحكامه وإعلان السيادة المطلقة للشرع من جهة وأن يكون القرار والسلطان والأمن هو بيد أهل افغانستان من جهةٍ أخرى.

الانتصار في المعركة العسكرية يجب أن يُتبَع بانتصارٍ في المعركة السياسية حتى يَكتَمِل النصر الحقيقي والشامل.

وكما كانت قطر قاعدة عسكرية عبر قاعدة العديد في غزو أمريكا لأفغانستان والعراق وغيرهما، وكانت قاعدة لحرب أمريكا الفكرية ضد الإسلام عبر مركز مؤسسة راند فيها، فإنها اليوم تشكل قاعدة سياسية لأمريكا.

في جينات الديمقراطية لا توجد عدالة، بل الظلم

(مترجم)

عبد الله إمام أوغلو

الخبر:

خلال مراسم افتتاح السنة العدلية الجديدة، سجل رئيس الجمهورية التركية أردوغان خلال كلمته ما يلي: "العدل هو سبب قيام الدولة. لقد أدار أجدادنا شؤون هذه الرقعة الجغرافية التي أخذوها بجهد سواعدهم، بالعدل. وسوف يظل هذا المفهوم أعظم إرث نورثه الأجيال القادمة. والعدالة أيضا هي الضامن لاستقرار وسلم المجتمع. ولذلك فإن كل خطوة نحو تطوير النظام العدلي مهمة وذات قيمة عندنا". (وكالات أنباء)

التعليق:

ثمة مثل دارج عند العرب يقول: "لا يعرف قدرها إلا من فقدها"، ونحن ندرك تمام الإدراك قيمة الخلافة التي فقدنا، وهي الضامن للعدالة وللعيش العادل. وبالرغم من وجود القصور العدلية مشيدة البنيان، فإننا نتألم لمشاهد الظلم المنتشر. وإن الحسرة لتأخذ منا كل مأخذ ونحن نتطلع إلى العدل والخلافة كلما ازددنا علما - نظرا للمعايشة الدائمة - بأن العدالة اليوم لا تجاوز حبر العبارات التي تزين جدران المحاكم. إن قلوبنا ملأى بالألم والحسرة على الضامن الوحيد المؤسس للعدل ألا وهو نظام الخلافة... تماما كما قال الشاعر:

ضجت عليك مآذن ومنابر *** وبكت عليك ممالك ودَوَاح

الهند والهة ومصر حزينة *** تبكي عليك بمدمع سحاح

والشام تسأل والعراق وفارس *** أمحى من الأرض الخلافة ماحي؟

لقد أسس أجدادنا الذين تحدث عنهم أردوغان في كلمته، العدلَ فوق ملايين من الأمتار المربعة، لكن بأي شيء حكموا حتى أسسوا تلك العدالة يا أردوغان؟ ما الذي حدث إذ ذاك حتى توارثت الأجيال العدل جيلا بعد جيل؟ أسألت نفسك هذا السؤال؟

بلا شك حدث ذلك بوجود الضامن الوحيد للعدل، ألا وهو نظام الخلافة. لقد كان الأسلام هو العنصر الوحيد الذي قام بسببه العدل، ولجأ إلى عدله حتى الكفار. أفتدّعون أنتم الآن يا أردوغان، أن نظام الجمهورية الديمقراطي العلماني سيوفر العدالة لهؤلاء الناس؟!

إن شعب تركيا المسلم لم يكن لينسى مدى المظالم التي أدى إليها نظام الجمهورية والديمقراطية في هذه البلاد؛ لقد تعرض المسلمون لمختلف أنواع المظالم والعذاب لا لشيء إلا لتوحيدهم الله العزيز الحميد وإرادتهم العيش بما يقتضيه هذا التوحيد. وإنه لواضح مدى التعارض بين الشعارات التي يطلقها أولئك الذين استساغوا هذه الحال للمسلمين وتشدقوا بمفردات العدالة.

أيها الباحثون عن العدل بين أنقاض ظلمهم... فلتذهب عدالتكم أدراج الرياح

إن الذين يطلبون العدالة اليوم في الميادين، يدافعون عن العدالة التي هي نتيجة الديمقراطية وما تَعِدُ به الجمهورية. هيهات! ما الخير الذي جنيناه حتى اليوم من الديمقراطية والعلمانية حتى ننتظر خيرهما بعد ذلك؟! متى أسست الديمقراطية للعدالة حتى ننتظر منها العدل بعد الآن؟! أليست الديمقراطية هي الجلاد الذي أفنى زهرة جيل شبابنا في أتون الرذيلة؟

ألم يَجْرِ تسويق المفهوم المتوحش لخطة (قسّم، مزّق، ابتلع) تحت غطاء الديمقراطية، لقرن من الزمان في بلاد الإسلام التي استحالت إلى بحيرة من الدماء؟ ارجعوا إلى كل مكان ينتشر فيه الظلم وتدبروا، ستجدون بغير شك الديمقراطية ماثلة هناك. ستجدونها مرت من كل مكان في ديار المسلمين حيث لم تترك حجرا فوق حجر، ولا رأسا فوق كتف. وخلاصة القول إن الديمقراطية لم تجلب لهذه البلاد خاصة وللإنسانية عامة شيئا سوى الظلم.

إذن بم تتحصل العدالة وكيف تحصل؟

إن العدل إنما يتحقق بالإسلام وهو النظام الذي أمر به الله الحكم العدل القائل: [وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ]. إن الإسلام الذي ستطبقه الخلافة الراشدة سيكون مصدر التحرر الوحيد من أثر الحسرة التي خلفها غياب العدل في المسلمين خاصة والإنسانية عامة.

الفساد والنظام والتغيير وواقع الدول، دراسة وتأمل

الدكتور فرج ممدوح

قد يقول قائل إن الفساد والإفساد في الأرض يكون بمخالفة شرع الله، وما جاء به النبي عليه الصلاة والسلام، وهذا شيء نعرفه ويكاد الخطباء يكررونه على المنابر في كل خطبة حتى حفظناه، فما الجديد في الأمر؟

نعم إن مخالفة شرع الله هي التي تؤدي إلى الفساد والإفساد والظلم والفسق والطغيان في الأرض، وهذا الكلام على عمومه هو الصحيح والذي لا يعلى عليه. إلا أن موضوع المقالة اليوم هو بيان كيفية حدوث هذا الفساد في بلد ما وكيف أن وجوده يصبح قدرا يحير الحكماء ويعجز الخبراء ويفشل الحكومات ويحبط الشعوب فتصبح ذليلة وعاجزة وترتضي الفساد وتتعايش معه وتكيف نفسها في بيئته، الأمر الذي يؤدي إلى أن تصبح الشعوب نفسها فاسدة: أحزابها ووسطها السياسي ورجال الدولة كلهم مغمورون بالفساد وإن اختلفت درجات هذا الانغماس، فالكل يصبح فاسدا أو في طريقه لذلك، أو يصبح فاسدا دون أن يدري وهؤلاء كثر وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا!

وهنا نعيد تكرار السؤال نفسه؟ لماذا الكل أو الغالبية منغمسة بالفساد رغم أن منهم الحافظ للقرآن والفقيه والمفتي المفسر والعالم والمفكر الإسلامي ومعلم اللغة وفقيهها؟ لماذا كل هذا الفساد وفي البلاد توجد المراكز الفقهية والفقهاء والأئمة والأطباء والخبراء والتقنيون والمعلمون والمهندسون وغيرهم من الكوادر والمختصين؟! لماذا يتغلغل الفساد رغم أن كل مؤشرات دوائر البحوث والفكر في العالم الغربي والشرقي تري بكل وضوح مدى تنامي حب المسلمين للإسلام ومدى تنامي التزامهم بإسلامهم وعودتهم له بحب وشغف مع مرور الوقت؟!

كان البعض وما زال يقول لو أننا نصلح الفرد سيصلح المجتمع، وكانوا يظنون أنه بزيادة عدد الأفراد الصالحين في المجتمع سيتغير الحال للأحسن وسيضمحل الفساد والإفساد في البلاد. ولكن الذي يحصل عكس ذلك تماما، فمنذ التسعينات والمسلمون بفضل الله يتوجهون بقوة لدينهم لدرجة أن وصل العديد من الجماعات الإسلامية في كثير من بلداننا للحكم وصاروا حكاما ولكن حال بلدانهم يصبح أسوأ وأسوأ وحال الشعوب أشد ضنكا وفسادا. وإذا بمقولة «أصلح الفرد يصلح المجتمع» قد أثبتت فشلها الذريع وعدم صدقها وأنها تخالف الواقع بل قد ثبت أنها فكرة خيالية بل فكرة مضللة.

ثم فهم آخرون أن المشكلة في بلداننا تكمن في النظام الذي يحكم البلاد، وهذا كلام صحيح لا غبار عليه، ولكنهم لم يفهموا كيف يغيرونه، فراحوا يغيرون الحكومة تلو الحكومة في البلاد حتى وصل الحال أن يبيت الشعب مع حكومة ويصبح مع حكومة أخرى، ولكن الحال من سيئ إلى أسوأ والفساد يضرب في أعماق حياتنا والحياة تشل عن الحركة لدرجة وصلت إلى عدم توفر أساسيات الحياة من طعام وشراب وعلاج ووقود كما في لبنان اليوم مثلا.

وهنا نعود للسؤال نفسه ولكن بصورة أخرى، النظام هو سبب الفساد والإفساد وليس قلة الأفراد الصالحين بل هم كثر، وحاولت الشعوب الانقلاب والتغيير إلى درجة أن أصبح تغيير الحكومات سهلاً كتغيير النعال - أعزكم الله - إذاً كيف يكون سبب الفساد هو النظام ولم يتغير الحال بتغيير الحكومات وبالتعديلات الدستورية التي تواكب كل حكومة جديدة، لا بل إن بعض هذه الحكومات كانت إسلامية وبأغلبية برلمانية؟

وللإجابة على هذا السؤال يجب العودة لفهم الواقع ابتداء، فصحيح أن الدين جاء ليغير الواقع، ولكن يجب معرفة هذا الواقع ابتداء لتتم معالجته المعالجة الصحيحة التي جاء بها الإسلام. فالإسلام جاء بعلاج لوقائع مختلفة وحسب نوع الواقع وضع العلاج. ولا يجوز عقلا ولا شرعا أن نعالج واقعا بمعالجة إسلامية لا تناسبه، تماما كما يحدث في الأمراض، فلا يجوز للطبيب أن يعالج أمراض السكري بأدوية النقرس، أو بأدوية الروماتيزم مثلا، لأن هذا سيفشل العلاج بل سيزيد حالة المريض سوءاً وتعقيدا ويزيد الطين بلة، وإن كان الطبيب نيته حسنة ولو كان إنسانا ملتزما وذا خلق إلا أنه خالف قواعد الطب في العلاج ولذلك حصل على نتائج عكسية. وهذا تماما ما يحدث إذا أرادت الشعوب أن تعالج واقعها الفاسد دون أن تفهم واقعها أولا وتشخصه تشخيصا صحيحا ثم بعدها تبحث له عن علاج في الإسلام.

وهنا نصل من جديد إلى سؤالنا الأول نفسه، ولكن بصيغة أخرى أكثر تفصيلا: ما هو واقع الدول القائمة في بلادنا الإسلامية؟ وهل هو واقع واحد؟ وكيف يمكن تغيير النظام فيها؟

وللإجابة على هذا التساؤل ينبغي تبيين أمر مهم للغاية وهو: تفصيل واقع الدولة عموما من ناحية السيادة والاستقلال. فلكل دولة في العالم أمور لا يمكنها أن تستغني عنها أبداً وهي تعتبر شرايين الحياة للدول، بدونها يتوقف قلبها ولا يعمل، وهي:

1. **المداخل والمخارج لها من المطارات والمعابر والحدود البرية والبحرية إن وجدت.**
2. **الثروات وأهمها المياه والطاقة بأنواعها والزراعة.**
3. **الجيش والأمن.**
4. **الدستور والقانون.**

هذه الأمور الأربعة تلزم كل دولة وبدونها لا تتشكل الدول وإن تشكلت تكون دولا كرتونية هزيلة آيلة للسقوط لأنها لا تملك أساسيات الحياة لشعبها، فيتركها الناس في أي فرصة تسنح لهم ويهجرونها، وتبعا لمن يسيطر ويتحكم بشرايين الحياة هذه في الدول تحكما فعليا لا شكليا، تتنوع الدول في العالم وتنقسم إلى **ثلاث أقسام:**

القسم الأول هو الدول المستقلة: وهي الدول التي لديها سيادة كاملة على هذه الشرايين داخليا وخارجيا أي تستطيع حماية ورعاية والحفاظ على شرايين الحياة فيها بنفسها أي بجيشها وشعبها وتستطيع أن تسير سياستها الداخلية والخارجية دون تدخل أو إملاء خارجي من دول أخرى، هذه الدول هي الدول المستقلة، أي الدول التي استقل قرارها السياسي داخليا وخارجيا لأنها سيطرت بقوة جيشها وشعبها وقانونها ودستورها على شرايين حياتها ولأنها سيرت مصالحها الخارجية مع الدول الأخرى بصورة مستقلة أي بدون إملاءات خارجية. وأمثال هذه الدول أمريكا والدول الأوروبية وروسيا مثلا.

القسم الثاني من الدول: الدول التي تدور في الفلك: وهي الدول التي لديها سيادة كاملة على هذه الشرايين داخليا فقط ولكنها لا تستطيع تسيير سياستها الخارجية بصورة مستقلة عن مصالح الدولة أو الدول الكبرى ولذلك تجدها في سياستها الخارجية تدور في فلك الدولة أو الدول الكبرى لعجزها عن تسيير شؤونها الخارجية بنفسها. أما داخليا فلها جيشها ودستورها وقوانينها وسياستها الداخلية المستقلة عن إملاءات الخارج عادة. وأمثال هذه الدول تركيا وإيران وكندا وماليزيا وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وغيرها.

القسم الثالث من الدول: الدول التابعة: وهي الدول الذليلة التي لا تقوى على حماية شرايين حياتها بنفسها لا داخليا ولا خارجيا إلا بإملاءات وتحكم خارجي من دول أخرى، ولذلك سميت دولاً تابعة أو عميلة أو فاشلة أو وكالات وشركات للدول المسيطرة عليها. فجيشها متحكم به ودستورها مفصل ليخدم مصالح الدول المتحكمة بها. وثرواتها نهب وبواباتها ومطاراتها ومعابرها مشرعة للدولة التي تتحكم بها وتستعملها، وهذا حال جملة الدول القائمة في البلاد الإسلامية.

والآن يتبين لنا واقع الدول في العالم وكيف يتم فهم الواقع فيها بناء على مفهوم السيادة الفعلي على شرايين الحياة في الدول. ولننتقل للإجابة على التساؤل المطروح ابتداء: كيف يحدث الفساد والإفساد في البلاد وكيف يمكن القضاء عليه ومعالجته؟

أولا يجب معرفة واقع الدولة العربية أو العجمية، أتجنب الآن أن أقول إسلامية بعد التفصيل أعلاه حتى لا أخالف الواقع، فمثلا لنأخذ مصر:

كيف يتغلغل الفساد في مصر؟ والجواب إن شرايين الحياة في مصر يتحكم بها الجيش المصري ولكن ليس لصالح الشعب المصري وإنما لصالح أمريكا وبتحريك وتوجيه وتحكم خارجي من أمريكا. فمصر تعتبر دولة تابعة لأمريكا لأن رئيسها وأمنها ودستورها وشرايين حياتها تتحكم بها أمريكا. ولذلك إذا أردت أن تزيل الفساد والإفساد في مصر فإن عليك أن تنتزع سيادة مصر من يد أمريكا من جديد. وهذا لا يكون إلا بأن يلتحم الجيش والشعب من جديد ضد أمريكا وعندها فقط يستطيع المصريون أن يستقلوا وعندها فقط يمكن الحديث عن إزالة الفساد والفاسدين. ولذلك فإن تغيير الحكومات في مصر ووجود البرلمانيين والحكومات ذوي الأغلبية الإسلامية أو غير الإسلامية لن تغير واقع مصر ولن تزيل الفساد إطلاقا بدون رفع يد أمريكا عن شرايين الحياة في مصر واستعادة المصريين لسيادتهم وقرارهم السياسي داخليا وخارجيا من يد أمريكا.

لأن السيادة ليست كلمة تقال بلا معنى وإنما لها معنى فعلي في الدول وبدون وجود السيادة هذه فلن تحقق أي ثورة أي تغيير ولو كان بسيطا، وأن يزال أي شيء من الفساد المتغلغل والضارب في جذور الحياة في مصر، وهكذا تونس وهكذا السعودية ومعظم البلاد العربية والإسلامية.

وهذا معنى قوله تعالى ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ أي لا يجوز أن يكون للكافرين سيطرة وسيادة على دساتيرنا وشرايين حياتنا لأن ذلك سيزيل سيادة الإسلام عن حياتنا وسيزيل استقلاليتنا وحكم الله فينا وسيجعل السيادة للمتحكمين بنا وعندها سيعشش الفساد وسيتغلغل في بلداننا ولن نقوى على صد أي عدو أو تحرير أي أرض أو صناعة سيارة أو التحكم بأسواقنا وتجارتنا وحياتنا ولا بقوتنا ولا حتى بخبزنا ومياهنا.

والعلاج الإسلامي لكي لا تقع البلاد الإسلامية تحت سيادة الكفار هو بأن الله قد شرع نظاما سياسيا فريدا متميزا وهو نظام الخلافة، التي ترعى المسلمين وتحمي بيضتهم وعزتهم وثرواتهم وخيراتهم وحياتهم وأعراضهم وكرامتهم ومالهم، ويطبق فيها شرع الله ودستوره المنبثق من القرآن والسنة وإجماع الصحابة والقياس الشرعي. فكل شيء في الخلافة مستقل عن التحكم الخارجي وعن سيطرة الدول الكافرة والمستعمرة على شرايين حياتنا، ودستورنا مستقل عن دساتير الدول الكبرى الاستعمارية لأنه ببساطة منبثق من الكتاب والسنة، وجيش الخلافة وخليفتها حاميان لشرايين حياتنا وكرامتنا وعزتنا ودستورنا، وبهذا فقط قضى الإسلام على الفساد والإفساد في البلاد. وهذا هو معنى تمكين الدين للمسلمين في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾. وهذا معنى الخلافة في حديث رسول الله ﷺ عن أَبِي هريرةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَانَتْ بَنُو إسرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ بَعْدِي خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ، قَالُوا: يَا رسول اللهِ، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: أَوْفُوا بِبَيْعَةِ الأَوَّلِ فَالأَوَّلِ، ثُمَّ أَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ، وَاسْأَلُوا اللهَ الَّذِي لَكُمْ، فَإِنَّ اللهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ» متفقٌ عليه.

فالخلافة ليست كما يظن البعض قطع يدٍ وجلد ظهرٍ ورجم الزاني، بل هي تطبيق الإسلام كاملا في الداخل والخارج بحيث تكون السيادة على شرايين حياتنا للإسلام والمسلمين، وبذلك يمحى الفساد ويمنع الإفساد بكل أشكاله وأنواعه بنظام ودستور الإسلام العادل والراشد في دولة الخلافة.

والآن بقيت مسألة واحدة، وهي ما هي الخطوات العملية لإرجاع سيادة المسلمين لهم في بلدانهم بعد أن فقدوها وتحكم بها المستعمرون؟ أي كيف يمكن إرجاع الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة إلى الحياة من جديد؟

لن يتسع المقام لذكر تفاصيل ذلك هنا ولكن نبينه على عمومه:

لقد بين حزب التحرير ذلك بالتفصيل، فالخلافة وإعادتها من جديد هي تخصص حزب التحرير منذ أن نشأ، وهناك طريقة شرعية لتحويل البلاد من دار تحكم بغير الإسلام إلى دار تحكم بأحكام الإسلام، وهذه الطريقة منصبة على فهم واقع البلدان والدول المبين أعلاه وفهم المعالجة المناسبة لواقع كل بلد مناط البحث. ولكن عموما فلا بد للشعب من استرجاع جيشه إليه، ولا بد للشعب من السيطرة على شرايين الحياة في بلاده حتى يتمكن من فعل ذلك، أي لا بد للشعب من استعادة سلطانه. ورأي حزب التحرير المبني على هذا الفهم يقول بضرورة أن تعمل كل الأمة وأحزابها وعلمائها ومفكريها والمخلصين فيها على كل المستويات بالكفاح السياسي والصراع الفكري وطلب النصرة من أولي القوة والمنعة المخلصين من أبناء الجيوش لإعادة سلطان الأمة على شرايين حياتها لها وإزالة أدوات الدول الاستعمارية التي تتحكم بالبلاد عن طريقهم.

هذا على عجالة ولكن الأمور مفصلة ومدونة ومؤسسة في أدبيات حزب التحرير ومؤلفاته بناء على فهم الأدلة الشرعية وقوة الدليل، طبعا بعد أن درس الواقع جيدا لمعرفته ثم معالجته بمعالجات الإسلام الحنيف. قال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾

يوميات رجل دولة

البشير التركي

عالم الذرّة التونسي الذي قتله بورقيبة حزنا

الحاكم هو النائب عن الأمة في تنفيذ سلطانها, فمتى تشكلت معه الأجهزة الضرورية لرعاية مصالح الناس المتنوعة والمتعددة والمتفرّعة صار الحكم متجسّدا في كيان يُسمى الدولة.

فعملية الحكم إذا, تقوم على عنصرين أساسيين :

- إرادة جماعية لإقامة طريقة عيش متميّزة تلبي حاجات الناس وترعى مصالحهم انطلاقا من قاعدة فكرية سياسية يؤمنون بها ويجتمعون عليها وتنبثق من خلالها مقاييس منضبطة صالحة لتنظيم علاقاتهم وتسيير أعمالهم.

- اختيار الناس بإرادتهم لأفراد من خيرة أبناء الأمّة ليتولوا القيام والتنفيذ العملي لهذه المسؤولية الجسيمة.

الأمة الإسلامية اتخذت من عقيدتها أساسا لأفكارها والحلال والحرام مقياسا لأعمالها وكانت قضيتها المركزية في الحياة هي تطبيق الإسلام في الداخل وحمل رسالته إلى العالم بالدعوة والجهاد وكانت تبايع بإرادتها الحرّة خيرة أبنائها للقيام على أمرها فكلما أحسنت والتزمت بتطبيق هذه القضايا شهدت رخاءً في عيشها وهيبة بين الأمم وكلما فرطت وتهاونت كانت الانتكاسة والهبوط إلى انتقاص عرى الإسلام من عروة الحكم إلى الصلاة.

فتعاقبت على الأمة مراحل سياسية مفصلية نبئنا بخطورتها الرسول صلى الله عليه وسلّم من مرحلة النبوة إلى الخلافة الراشدة إلى الملك العاضّ ثم الملك الجبري الذي نعيشه الآن ثمّ بشّرنا رسول الله بعودة الخلافة على منهاج النبوة وسكت صلى الله عليه وسلّم.

اليوم تعيش الأمة الملك الجبري وتتوق إلى الخلافة على منهاج النبوة فيتجلى هذا الصراع العنيف بين رجالات الأمة المخلصين وحكامها المغتصبين في مشهد سريالي غريب فيه الهجرة والعودة والرفض والغصب والعصيان والتمرّد والثورة والتجاهل والتنكيل والمساومة, كل هذا الفسيفساء يمكن تجسيده في رجل الدولة الذي نتناوله اليوم.

هو رجل علم ونحن على أبواب العودة المدرسية والأصل في التعليم أن تقوم عليه سياسة تعليمية منهجية غايتها اكتشاف طاقات أبنائنا والتمكّن من كلّ أسباب المنعة والقوّة لتوظيفها لخيري الدنيا والآخرة, لكن في زمن الحكم الجبري تنعكس الأمور وتنقلب رأسا على عقب وكما يقول الشاعر : لا يلام الذئب في عدوانه إن يك الراعي عدوّ الغنم.

ولد «البشير» بن محمد بن مصطفى بن الحاج علي بن مصطفى التركي العجمي، في مدينة المهدية في 21 مارس 1931. تابع دراساته الثانوية في المدرسة الصادقية بتونس العاصمة وأحرز على شهادتها عام 1949 وعلى شهادة الباكالوريا عام 1950. ثمّ انتقل بعد ذلك إلى فرنسا حيث أحرز على إجازتين في الرياضيات والفيزياء من جامعة تولوز عام 1954 وعلى شهادة مهندس من المدرسة القومية

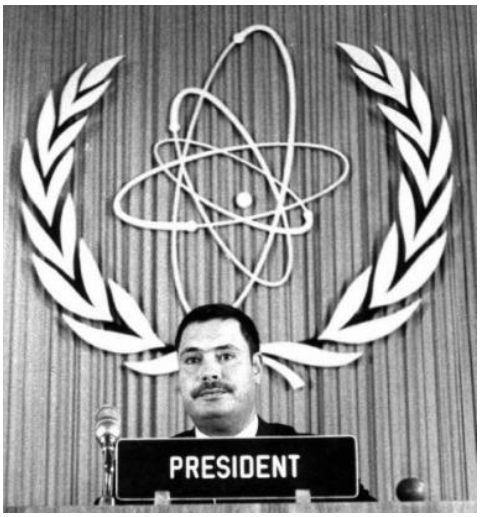

للمهندسين بتولوز عام 1956، وعلى الدكتوراه في العلوم (فيزياء نووية) بجامعة باريس عام 1959. وقد تقلّد خلال الفترة ما بين 1956 و 1959 عدّة مناصب منها منصب المساعد لرئيس المؤسسة الفرنسية للطاقة الذرية وعمل في المعهد القومي للبحوث النووية في صاكلي بفرنسا وفي المركز الأوروبي للبحوث النووية في جنيف.

لم تخل تونس من جموع غفيرة من المهندسين والعلماء والبحاثين الذين اختاروا بحسرة البقاء في الخارج وعدم العودة إلى تونس لكنّ الدكتور البشير خيّر في أكتوبر 1959 العودة طوعا بسرعة إلى البلاد التي كانت تفتقد إلى مؤسسات بحثية وعلميّة جامعيّة لتقديم الإضافة، فكان من المؤسسين للجامعة التونسية وأوّل من درّس فيها غير أنه سرعان ما فصل من عمله بدون سبب ظاهر. ورغم ذلك كان يطالب بانشاء اكاديمية تونسية للعلوم تكون قاطرة لتنمية البلاد وتطويرها وتلبية احتياجاتها لكنّ بدون جدوى. فغادر التركي البلاد في اتجاه النمسا ليلتحق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا سنة 1962، ثم عاد إلى تونس بطلب من رئاسة الجمهورية ليقوم بتكوين المؤسسة التونسية للطاقة الذرية ومركز تونس قرطاج للبحوث النووية السلمية، وتقديم مشروع متكامل لمولد للطاقة الذرية في تونس يتم استغلاله في عملية تحلية للمياه المالحة للحصول على 150 ألف متر مكعب من المياه العذبة يوميا وتوفير طاقة بواسطة المفاعل النووي بقوة 75 ميجاوات وقد تقدّم بالملف إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر مارس 1963 قصد مساعدته في إنشاء هذا المشروع السلمي الإنساني لكنه قوبل بالمماطلة فرجع إلى الوطن ثم اتجه للسوفيت في جوان 1963 وقد قابله المسؤولون (منهم رئيس مجلس الدوما ومدير الوكالة السوفيتية للطاقة الذرية إيميليانوف) بالترحاب وبتمويل المشروع برمّته مجانا بغية اكتساب المهندسين السوفيت الخبرة في هذا الميدان وبسبب العراقيل السياسية من طرف بعض الفاعلين في الساحة

التونسية المرتبطة بالخارج أجهض مشروع بناء المفاعل في تونس برمّته. . وفي العام 1963 انتخب التركي بالإجماع رئيسا لمركز تطبيق النظائر المشعة للدول العربية في الدقي بالقاهرة، ودرّس فيه لطلبة وافدين من مختلف الدول العربية. وساهم في تأسيس مركز تريّاست للفيزياء النظرية بإيطاليا..

انتخب الدكتور التركي سنة 1966 نائبا لرئيس مجلس المحافظين بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي عام 1968 أسندت إليه رئاسة المؤتمر العالمي بمدريد لإصلاح الماء بالطاقة الذرية. وتوّج مساره في عام 1969 بانتخابه رئيسا للوكالة الدولية للطاقة الذرية رغم معارضة ممثلي تونس. وفي أكتوبر من نفس السنة تم فصل الدكتور البشير التركي بتونس عن نشاطه العلمي وفوجئ بإلغاء مشروع مركز البحوث النووية وإبعاد خبراء المركز وتفريقهم في مصالح أخرى مع حرق ملفات المركز ومعداته الالكترونية، وهو ما اعتبره في تعليق له بالكتاب الذي ألّفه موثقا لتلك الفترة بـ «حرب إبادة للبحث العلمي نشبت بالبلاد».

اتجه مسار الدكتور بشير التركي العلمي في السبعينات والثمانينات إلى البعد العربي، حيث عُيّن رئيسا مديرا عاما للمؤسسة الليبية للطاقة الذرية ليؤسس مركز «تاجورة» للبحوث النووية سنة 1973. وفي سنة 1976 أسس مخبريْ الطاقة النووية والطاقة الشمسية في جامعة عنابة بالجزائر، كما شارك سنة 1981 في إنشاء الدكتوراه في الطاقة في جامعة قسنطينة بالجزائر، إضافة إلى تدخله لدى الخارجية الفرنسية لبيع العراق المفاعل النووي السلمي الفرنسي «أوزيريس».

عانى الدكتور من الظلم والتضييق في عهد بورقيبة وتعرض لمحاولات اغتيال عديدة بالخارج وإلى اقتحام منزله في تونس أكثر من مرّة، ورشه بغاز منوّم، وتخريبه ومحاولة إحراقه. بالإضافة إلى فصله عن عمله عدة مرات بدون سبب.

اسس سنة 1960 رفقة ثلة من زملائه مجلة «التجديد» وتولى أمانة مالها. ثمّ مجلّة «العلم والإيمان» التي أصدر منها حوالي 100 عدد. ونشر الدكتور «التركي» حوالي 100 دراسة علمية و كتاب علمي من بينها: «آدم» و«لله العلم» و«طاقة الأرض الحرارية» و« الطاقة الخضراء» و«الجهاد لتحرير البلاد وتشريف العباد». وفي هذا الكتاب تحدث «التركي» عن أسرار هامة بخصوص مشاريع نووية تم إجهاضها في العهد البورقيبي، كما وجه الاتهام إلى مسؤولين سابقين بالقيام بأعمال إجرامية ضد الدولة وضد الإنسانية، فقد منعوا حسب قوله أن يُرفع علم تونس في المحافل الدولية، ونسفوا المؤسسات العلمية واعتدوا على العلماء والخبراء بفصلهم ظلما من عملهم، وأحرقوا الملفات والمعدات.

بعد سيرة زاخرة بالأمجاد والإبداعات العلميّة توفّي الدكتور البشير بالمهدية يوم 14 أوت 2009 ورحل إلى الرفيق الأعلى لكنّ قصّته بقيت شاهدا حيّا على معاناة العلماء والمتعلمين في أمّة «إقرأ».

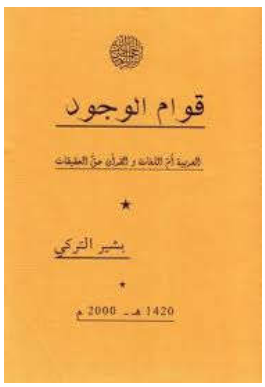

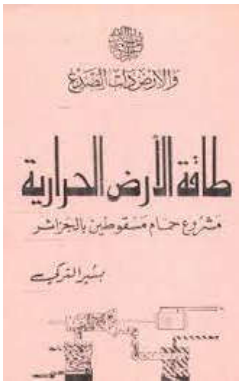

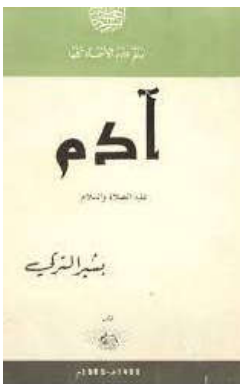

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

STAG